

﴿ الجزء الاول ﴾ ١ ﴿ المجلد الخامس والعشرون ﴾

يُوفَى الحَاكِمَ نَمَّةً يَسَاءُ
وَمَنْ يُوَفِّقَ الحَاكِمَ فَقَدْ
أَوْفَى خَيْرَ كَثِيرٍ وَمَا
يُبْذَرُ لِيَأْتِيَ أَوْ لِيُزِيلَ

المجلد الخامس والعشرون
١٣١٥

فَسِرَّ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَعْمُونَ
الْقَوْلَ فَيُتَبَيَّنُونَ أَفْسَةً
أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَمْ يَكُنْ
رَأْسُ ذَلِكَ هَمًّا وَرَأْسُ ذَلِكَ

قال عليه الصلاة والسلام ان لا سلام ضري « وضاراً » كئار الطريمه

٣٠ جمادى الآخرة ١٣٤٢ - ١٥ الدلو ١٣٠٣ هـ ش - ٥ يناير ١٩٢٤

فاتحة المجلد الخامس والعشرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الواحد القهار، العزيز الجبار، الرحيم الغفار، مقدر الآجال
والاعمار، (وكل شيء عنده بمقدار)، المحيط علمه بالجهات والاقطار، النافذة
مشيئته في البراري والبحار، البارزة حكمته في القرى والامصار، المطردة
سنته في الابرار والفجار، الفائضة نعمته على المؤمنين والكفار (وآتاكم من كل
ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الانسان لظلوم كفار)
والصلاة والسلام على المصلح الاعظم، والرسول الاعز الاكرم،
سيد العرب والمعجم، محمد النبي الامي معلم الكتاب والحكيم، المبعوث
رحمة لجميع الاعمم، وعلى آله الاطهار، وأصحابه المصطفين الاخيار، وعلى

من اتبع هديهم من المقرين والابرار ، وأما الخزي والخسار ، واللعنة
وعذاب النار ، على زمر الاشرار ، الذين آثروا الشهوات الحيوانية ،
والمصيبات الجنسية والوطنية ، على هذه الهداية الالهية ، المكتملة للنفرة
الانسانية ، والموحدة لسلائل الاسرة الآدمية ، غرورا باللذات المادية ،
وجهاً بالحياة الروحية (وما خلقنا السماء والارض وما بينهما باطلاً ذلك
ظنُّ الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار * أم نجعلُ الذين آمنوا
وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض أم نجعلُ المتقين كالفجار)
أما بمدفان المنار قد أوفى بفضل الله ونعمته على الخامسة والعشرين ،
فإن كان ماتوها في عدد المجلدات فقد زاد عليها في عدد السنين ، وكان حق
هذه السنة ان تكون السابعة والعشرين ، لو لا ما كان من إدغام بعض
السنين في بعض ، بما كان من لواء الحرب ، وماتلا سنيها الاربع ، فكان
أذع وأوجع ، ناهيك بما أعقبته من فساد الاخلاق ، وضيق الارزاق ،
والاعراض عن العلم والادب ، ورواج اللهو واللعب ، وكساد المجلات
والكتب ، على ما سبق ذلك من جور السلطان ، وكتب الزمان ، وعدم
الاعوان ، وضعف الوفاء ، والتهاون في الاقتضاء ، على قلة المال ، وكثرة العيال
هذا وان الخامسة والعشرين هي السن التي تكمل بها بنية الانسان ،
وتتم قوى الابدان ، ولكن لم يكد يبلغ المنار سن الشباب ، الا وكان منشئه
قد شاخ وشاب ، ونحمد الله ان كان وقع الشوائب الذي شيب الرأس ،
لم يشيب العزم والبأس ، ولم يشبُ الهمة بشائبة من اليأس ، على ان
أسبابه من جهة الناس اكثر ، وبما يوسوس به الخناس اكبر ، وإنما
الايام واليأس ضدان لا يجتمعان ، والتجارب والوهن خصمان لا يتفقان ،

فقد ثبت المنار على دعوته، التي وضمنها له في أول نشأته، فكلمنا وسوس الي شيطان اليأس: ألم تر الي سوء حال المسلمين، وتسليمهم أفرادا وجماعات من هداية الدين، وجود علمائهم، وخمود زعمائهم، وفساد امرائهم، وشح اغنيائهم، وضعف صلحاءهم، وغباوة دهائهم، وموت همهم، وتفرق جماعاتهم، وتعدد جنسياتهم، وعدم الرجاء في صلاح أمرهم، وشدا زرمهم؟ — صاحت به آيات القرآن، وما يشهد لها من عبر الزمان، وتكاثر الاخوان، فنكص على عقبيه، وخنس يضرب أصدره،

ما اعتن لي يأس يناجي همتي الا تحداه رجاء فاكتفي
وقد تذكرت الآن أن أجعل ذكرى الاصلاح في هذه الفأتمه شيئا
من شعري في اوائل عهد الرشد، وشعوري عند الاستواء وبلوغ الاشد،
وأحمد الله تعالى أني شبت على حب الاصلاح والتفكر فيه، وشبت على
الدعوة الى مناهجه ومناحيه، وذلك قولي في (المقصورة الرشيدية)
التي عارضت بها (المقصورة الدرديدية):

كم ليلة أيتها مفكرا	يني لي السهد ويخلف الكرى
أطوي جناحي على جمر اللظى	أرضك عيني على الماء الروى ^(١)
خلفهما ركبتين ^(٢) كلما	نحنت هذا الماء فاض وطني
وكل جفن ماتحا فكما	أهوى بشبه الغمض بلا الدلا ^(٣)
تلك ليال خنت عهد الصبر في	حندسهاو كنت أوفى من وفي
إذ خاني العزم الذي بلوته	في مبهم الخطب فما قط نبا

(١) يقال أرضك فلان عينيه اذا أغمضهما وفتحهما المرة بعد المرة (٢) منى
ركية بوزن قضية وهي البئر (٣) الماتح المستسقي يخرج الدلو من البئر والدلاء جمع دلو

لو انما أبكي لمحبوب جفا
وأعوز الصبر فليل جازع
لراعي القول بصدقه وقد
لكنا أبكي لمجد أمة
ووطن ذل فأمسى حوضه
وملة حكيمة رحيمة
وقال فيها الاخسرون لانها
فكيف كانت علة السعادة الـ
(بها) أصبنا الملك والحكمة والـ
ألم نوحدها أمما تفرقت
فكيف عدتم وأنتم أخوة
أما بدت في أمة أمية
في كل علم للعقول يقتني
فكيف صرتم بترك هديها

أو مال أغتيل وذبي قربى قضى
أشبه ربات الحجال في البكا
يقصد من يصدق إن قيل رمى^(٤)
ثلث عروشه^(٥) ووحات العرى
(مدعثر الاعضاد مهدوم الحبي)^(٦)
قد تركت للجهل كالشيء اللقي^(٧)
علة هذا الانحطاط والشقا
تي مضت لنا وذاك الأرتقا
علم (بها) فما عدا مما بدا^(٨)
واختلفت في الاعتقاد والأفي
ما تركتم هديها من العدى
بجملتهم أمة الوري
وعمل في الكائنات يقتني
اجهل من دب عليها ومشى

قصر لضرورة الوزن (٤) يقصد بضم الياء : يصيب المرمى (٥) أي عروش المجد
(٦) المدعثر المهدوم اسم مفعول والأعضاد ما حول شفير البئر من البناء كالصفايح
وغيرها ومثله مهدوم الحبي وهي جمع حبة ما يحيط بالبئر من البناء كالثوب الذي يحتمي
به الانسان والشرط لابن دريد (٧) اللقي بالفتح ما يلقي ويطرح لهوانه وعدم
الحاجة اليه (٨) بها الثانية توكيد للاولى التي نفيدها الحصر بتقدمها على الفعل .
وجملة « فما عدا مما بدا » من كلام علي « عم » ومعناها هنا : فما الذي صرف هذه
لمة عن مثل ما كان لها من التأثير مما بدا وظهر بعد ذلك ؟ وهو رد على زعم
مفرنجة العصر المرتدين أن الاسلام عائق عن العمران والعزة والقوة والثروة

المنار: ج ١ م ٢٥

فاتحة المجلد ال ٢٥

ألم يكن أسلافكم بعدها
وعمروها فقدت بفضلهم
زراعة صناعة تجارة
فلم أضعمُ جُل ما تأملوا
قد فتحو الامصار قبلُ والقرى
تفضل في الوجود كل ما عدا^(١)
علما وحكمة وعدلا وعلما
وأصبح الباقي لكم على شفا

*
*
*

شريعة القرآن داني ووردها ال
فان أبها الحاكمون عن عمي
فربما أيدها على هدى
وان يكن قد عقها أبناؤها
فارجم الى تاريخ خير أمة
يريك عصر الراشدين المثل الأعلى
والجدة والزينة والقوة في الد
وجنة الزهراء (٢) في أندلس
والجمع ما بين علوم النقل وال
أحيا بفسداد فنونا درست
والجامع الأعظم في قرطبة
أفاض نور شمسها في أفق
كان يعادي الدين فيه العلم بل
فكم عليهم صلي النار وكم
عذب ونها يكون من فرط الصدى
وصد عنها الجامدون عن هوى
كل صحيح الفكر من أولي النهى
وعاد من كان صديقا في العدى
قد أخرجت للناس وابعث الأسي
لكنه العدل زانه الهدى
بن جوى قصر الرشيد ووعى
حيث الامام الحكيم العدل نوى
مقل الى المأمون عهده انتهى
إذ كان عمران ذويها قد عفا
جامعة العلوم في ذاك الرجا (٣)
طال عليه ليل جهل قد غسا (٤)
يسوم أهله العذاب والاذى
متهم بالعلم تفريه المئدى (٥)

«١» اي ما عداها «٢» معطوف على قصر الرشيد «٣» الجانب وهو الاندلس «٤»
أظلم «٥» البيتان اشارة لما كانت أنشأته الحكومة البابوية في اسبانية من الحكمة

واذكر علي ذكر العلوم نونسا
وكل قطر ساسه خلائف ال
هم الذين عمروا الارض وبالا
فعام الشمال منهم قبس الذ
وسار كل فاتح مستمر
ولو أقاموه (٢) ولم يتدعوا
وأسرعان ما أمية تـ. اب
وجعلوها دولة موروثه
فماث فيها العجم مذ تفرقت
وانقطع النظام جامعا بهم
فبعث الله على بلادهم

ومصر والشام (وشر من رأى) (١)
عرب بما أوحاه شرع المصطفى
مدل مع الرحمة قد ساسوا الوري
ور وعينهم العلوم قد روى
وراءهم فلم يقف دون المدى
لدام ملكهم واصلح الثاني
إمامة الرشد فأنزت من نزا (٣)
وعرضة لغصب ارباب القوى
فيها قریش فعدت أيدي سبا (٤)
فانتثر المقد وشقت العصا
من استذل واستباح ولحا (٥)

المعروفة بحكمة التفتيش للعقاب على الاشتغال بالعلوم العقلية والكونية بالقتل والاحراق
بالنار « ١ » هي « سامراء » مدينة المعتصم العباسي « ٢ » الضمير لشرع المصطفى
« ٣ » أي ولكن ما كان أسرع بني أمية إلى إزالة خلافة الراشدين الشورية فوثبوا
على اغتصابها وأنزوا عليها غلمانهم الفساق والنزوان الوثبان إلى فوق وفيه إشارة
إلى رؤيا أحد أئمة أهل البيت أنه رأى يمزقون على منبر جده عليه وعليهم السلام
« ٤ » أي تفرقوا تفرقا لا اجتماع بعده كآهل سبا من قدماء اليمن وايدبهم قوانينهم
« ٥ » أي من استذل خلفاءهم وكبراهم، واستباح أموالهم وأعراضهم، وخرب عمرانهم يقال
لحما الشجرة لحوا ولحيا والتجاها إذا أزال قشرتها ويستعمار لاشد الارهاق والتخريب ،
وفيه إشارة إلى حديث « يامعشر قریش انتم أهل هذا الامر ما لم تحذوا فإذا
غيرتم بمت الله عليكم من يلحاكم كما يلحى القضيبي » رواه احمد وأبو يعلى بسند
رجاله ثقات وفي آخر « فاذا فعلتم ذلك سلط الله عليكم شرار خلقه فالتحوا كما
يلتحى القضيبي » وحديث « أن اول من يسلب امتي ملكهم وما خولهم الله بنو قنطوراء »
واورده الحافظ في الفتح بلفظ « ان بني قنطوراء أول من يسلب امتي ملكهم » قال
وهو حديث أخرجه الطبراني من حديث معاوية والمراد ببني قنطوراء الترك . ثم قال

الترك والتار في الشرق وفي
وصدق الرسول في انذارهم
واعترز بالاسلام بعد من هنا
وامتد ملك آل عثمان به
الأترى اوطانهم تنقص من
ما السأو الا برجاله فان
فكيف حال وطن أبناؤه
قد عضد العاضد منهم دوحه
وغادر الارض به موظوبه
ولبي أمره امام جائر
اذا استخف قومه فاصبحوا
يليه في الظلم ولالة أبصروا
وسمعوا رعوده تنذر من

اندلس أيد من ثم ثوى (١)
وان تمارى فيه قوم وامترى
فورث الارض به اذا عتزي
ثم تروى آرزا حيث أتي (٢)
أطرافها الأ ترى الأ ترى
عزواوا لاساء حالاً وكصا (٣)
مافتوا أعق من صب الكدى (٤)
وخضد الشوكه والعود التحى (٥)
وغمره الفرات ضحضاحاً جوى (٦)
قد استبد بالامور واعتدى (٧)
أطوع من ظل الخذاء يمتدى
بروقه ترجى لري وحيا
خالف أمره صواعق الردى

- وكانه يريد بقوله امة النسب لا امة الدعوة ، يعني العرب اه وفي معناه
مارواه عنه ابو يعلى مرفوعاً « إن الترك تجلي العرب حق تلحقها بمنابت الشيخ »
وقد فعلت فلم يبق الترك استقلالاً للعرب حق زاحوما في عقر جزيرتها حيث
ينبت الشيخ « ١ » الترك بدل او عطف بيان لمن استندل الخ
« ٢ » تزوى تقلص وتقبض - آرزا : منكشا راجعا الى وطنه « ٣ » السأو
الوطن - وكصا : خس بعد رفة « ٤ » الكدى جمع كدية « كغرف جمع غرفة »
وهي الارض أو الصخرة الغليظة الصلبة « ٥ » الماضد لك من اعانك وعضد
الشجرة قطعها والدوح الشجر العظيم جمع دوحه بالفتح . وخضد الشوكه
قطعها والتحى العود قشره « ٦ » موظوبه : واظبت الراعية رعيها حتى لم يبق بها
نبات . والنمر الماء الكثير والفرات العذب وما بعدهما ضدها . وجوى (كجوى)
مصدر جوي (كرضي) الواو : اتن « ٧ » هو السلطان عبد الحميد آخر سلاطين بني
عثمان وقد كان من خلقه من الجماعات شرا منه واضر

فآثروا ما عنده حتى على الاوطان والرحمن جلا وعلا
وجعلوا مال العباد دولة فذالت الدولة منهم للمدى
من نال منهم حاجة لكرشه وفرشه قال على الدنيا العفا
يريك عزة الامين فاذا لاح له المال استكان وضعا (١)
والوطن الذي امتروا أخلافه اوشك ان يتضي ويربماضي (٢)
وكيف لا يُسحته الله وهم السحت أكلون فيه والرشا (٣)
قد بسمت بطونهم فاصبحوا يشكون سوء الهضم منها والطسي (٤)
ومشبعوها يشكون سغبا قداكوا العلمز من طول الطوى (٥)
فاصبحوا في شظف وضعة ألانت القنا واضوت البني (٦)
وعالم مبتدع منافق لقد أضل قومه وما هدى
لا يأمر الحكم بالعرف ولا ينهى عن المنكر فيهم فشا
وليس يوصي الناس بالحق ولا الصبر سوى على الكوس والاذى
ومرشد غير رشيد دأبه عزو الخرافات لارباب الولا
والرجم بالغيوب مسندا الى اضفات أحلام ومكذوب رؤى
أولتكم سادتنا الذين قد أضلوا السبيل كل من قنا
فنساله تعالى ان ينقذه هذه الامة من اغواء هؤلاء الرؤساء الضالين، ويعيد
اليها سلطانها بعز الدنيا وهداية الدين، ويجعلنا فيهم من الهداة المهتدين، آمين
محمد رشيد رضا الحسيني الحسيني

«١» ضمنا: تذلل للخيانة «٢» امتروا أخلافه حابوا ضروعه «٣» أسحتهم
الله اهلكهم واستأصلهم والسحت الحرام الخسيس «٤» الطسي بالفتح مصدر
طسي «كرضي» التخممة من كثرة اكل الدسم . وجاء بالواو وبالهمز «٥» السغب
بالتحريك الجوع كالطوى والعلمز بكسر العين والهاء احقر ما يؤكل كالفراد «٦»
اي فاصبحوا في ضيق عيش ومهانة نفس اخضعتهم واهزلت اجسامهم



فتاوى المنار

تجنس المسلم بجنسية تنافي الإسلام

(س ١) من الحزب الوطني التونسي

ماقول حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الكبير الشيخ رشيد رضا أيده الله في حكومة فرنسا المتسلطة على كثير من الشعوب الإسلامية اذ عمدت أخيراً الى وضع قانون يعرف بقانون التجنس الغرض منه حمل سكان تلك البلاد من المسلمين على الخروج من ملتهم وتكثير سواد أسياعها وقد جعلت هذا التجنس شرطاً في نيل الحقوق السياسية التي كانت لهم من قبل وسابقتها منهم على وجه الاستبداد الجائر مع أن اتباع المسلم لهذه الملة يجعله ينكر بالفعل ما هو معلوم من الدين بالضرورة ولا تتناوله الأحكام الشرعية بل يصير تابعا لقوانين وضعية نصوصها صريحة في إباحتها الزنا وتعاطي الخور وارتكاب الفجور وتحليل الربا والاكتساب من الطرق غير المشروعة ومنع تعدد الزوجات واعتبار ما زاد عن الواحدة من قبيل الزنا المعاقب عليه وانكار نسب ما ولد له من غيرها حالة وجودها

٢٢ الردة بانكار المعلوم من الدين بالضرورة المنار: ج ١ م ٢٥

ولا حق له في نفقة ولا إرث ولو على فرض الاستلحاق . وفك العصمة من الزواج واستنادها الى المحكمة حتي اذا أوقع الطلاق بنفسه كان لغوا . وقسمة الموارث على طريقة مخالفة للفرائض الشرعية وجعل انصباؤها على حد سواء بين الاناث والذكور ؟

وأشد بلاء من هذا كله جعل المسلم مجبوراً على الخامة العسكرية في جيش عدو معد لقتال المسلمين وإذلالهم وإكراههم على الخضوع والالقاء بأنفسهم في قبضة من لا يرقب فيهم ذمة ولا يحفظ معهم عهداً

فهل يعد اقدام تلك الحكومة على أمر كهذا نكثاً للمعاهدة الموضوعة على أولئك المسلمين وقتة لهم في دينهم وإخلالاً بنظام اجتماعهم ؟؟؟

وهل يكون أولئك المسلمون اذا قبلوا هذا التجنس مرتدين عن دينهم فلا نعاملهم معاملة المسلمين من مثل المناكحة والتوارث وأكل ذبائحهم ودفن أمواتهم في مقابر المسلمين لانهم رضوا بالانسلاخ عن أحكام الشريعة ولا مكره لهم على ذلك ؟ أم كيف الحال ؟

وهل يحق لمسلم يدرك عواقب هذه فتنة العمياء وغوائل السكوت عنها أن يترك الانكسار عليها والحال أنه آمن على نفسه وقادر على مقاومتها وإظهار النكير عليها؟ أفقونا في هذه الواقعة بما يقتضيه النظر الشرعي إرشاداً للحائرين، وتنبهاً للناقلين ، أبقاكم الله لخدمة الاسلام والمسلمين

الجواب

اذا كانت الحال كما ذكر في هذا السؤال ، فلا خلاف بين المسلمين في ان قبول هذه الجنسية، ردة صريحة وخروج من الملة الاسلامية، حتى ان الاستفتاء فيها يمد غريباً في مثل البلاد التونسية ، التي يظن أن عوامها لا يجملون حكم ما في السؤال من الامور المعلومه من الدين بالضرورة، ولعل المراد من الاستفتاء إعلام الجمهور معنى هذه الجنسية وما تشتمل عليه من الامور المذكورة المنافية لاسلام نفسه لا للسياسة الاسلامية التونسية التي بدىء السؤال بذكر غوائلها فقط ،

المنار : ج ١ م ٢٥ الردة بانكار المعلوم من الدين بالضرورة ٢٣

كقوله ان هذه الملة (يعني الجنسية التي هي بمعنى الملة في الاحكام المتخالفه
لشريعة الاسلامية) تحمل صاحبها على إنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة
— على أنه قال انه ينكر ذلك بالفعل ، ولعله أراد بهذا القيد الاحتراز عن
الاعتقاد ، وجعل هذا هو المراد من الاستغناء ، لما هو مشهور بين أهل السنة
من أن المعاصي العملية لا تخرج صاحبها من الملة اذالم يجحدنحرى بها أو يستحلها ، وان
كانت مجما عليها معلومة من الدين بالضرورة ، وهذه المسألة أهم عندنا من كل مرتبه
السائل على هذه الجنسية من الفوائيل كنتكث الدولة الفرنسية للمعاهدة التونسية فان
المعاهدات في هذا العصر حجة القوي على الضعيف كما قال البرنس بسمارك فهو يأخذها
من الضعيف إضمار ما جعله لنفسه من الحقوق ولا يعطيه مما التزمه له الا ما يريد هو
ويوافق مصلحته كما قلنا للسيد فصيل بن السيد حسين الحجازي عند ما أزد اقتناغنا
بقبول الوصاية الفرنسية على سورية بمقتضى معاهدة وشروط . . . وقد بلغنا أن
بعض المتفقهة أبي الافتاء برده من يقبل مثل هذه الجنسية ويرتكب ما يترتب عليها
من ترك أحكام الشريعة المشار اليها في السؤال بناء على قول بعض الائمة ؛
لانكفر مسلما بذنب ونظمه اللقائي في جوهره التوحيد * فلا نكفر مسلما بالوزر *
مع الغفلة عن قوله فيها الذي نظم به قاعدة الردة العامة

ومن لمعلوم ضرورة جحد * من ديننا يقبل كفراً ليس حد

فان هذه القاعدة وقع فيها الابس والاشتباه حتى بين المشتغين بالعلم ، وفي أحد
فروعها وهو استحلل الحرام ، فانه اذا كان من المجمع عليه المعلوم من الدين
بالضرورة كان ردة عن الاسلام بلا خلاف ، ولكن بعض المشتغين بقشور العلم والمجادلين
في أفاظ النكتب من يظنون ان الجحد والاستحلال من أعمال القلب ، فجاهد
الصلاة ومستحل شرب الخمر والزنا عندهم هو من يعتقد أن وجوب الصلاة وتحریم
الخمر والزنا ليسا من دين الاسلام ، فلا الصلاة فرضة فيه ولا زنا حرام . وفي
هذا الظن من التناقض والتهاوت ما هو صريح ، فان فرض المسألة أن الذي
يستحل مخ لفة ما يعلم أنه من الدين علما ضروريا غير قابل للتأويل سواء كان فعلا

أو تركا فانه يكون به مرتدا عن الاسلام ، والعلم الاعتقاد القطعي فكيف يفسر الاستحلال بعدم الاعتقاد وهو جمع بين النقيضين أعني اعتقاد أنه من الدين وعدم اعتقاد أنه من الدين ؟ وقد سبق لنا تحقيق هذه المسألة في بابي التفسير والفناوى من المنار ، ونقول الآن بإيجاز واختصار : ان حقيقة الجحد هو انكار الحق بالفعل ، واشترط أن يكون المنكر معقدا له بالقلب . قال الزمخشري في الاساس : جحده حقه وبحقه جحدا وجحودا . وقال الراغب في مفردات القرآن : الجحود نفى ما في القلب اثباته واثبات ما في القلب نفيه ، يقال جحد جحودا وجحدا قال عز وجل (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا) اه وحسبنا الآية نصا في الموضوع وسند كر غيرها أيضا

وكذلك الاستحلال والاستباحة أن يفعل الشيء فعل الحلال والمباح أي بغير تخرج ولا مبالاة ، وهو يعتقد انه حرام شرعا ولو لم يكن مجمعا عليه فان كان المستحل متأولا لنص أو قاعدة شرعية اعتقد بها انه حلال شرعا لم يحكم برده ، والا كان مرتدا ، وبصدق في ادعائه الجهل بحرمة الا اذا كان مجمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة والوجه في ذلك ان الاسلام هو الاذعان بالفعل لما علم أنه من دين الله في جملته وهو الايمان ، اذ الاعتقاد القلبي وحده لا يكون به المعتقد مسلما ولا يكون الاعتقاد ايمانا حتى يكون نازعا ، ولهذا قالوا بترادف الايمان والاسلام فيما يصدقان عليه وان اختلفا في المفهوم . ورد بعض ما جاء به الرسول كرهه كله (أفنتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) . وأما الذنب الذي لا يخرج به فاعله من الملة ، فهو مفروض في المسلم ، وهو المذعن لدين الله وشرعه كله بالفعل اذا عمل سوءا بجهالة من سورة غضب أو ثورة شهوة ، وهو لا بد أن يحمله الايمان على الندم والتوبة ، ولا يدخل فيه غير المذعن للامر والنهي ، كالمستحل لجملة المعاصي بالفعل ، بحيث يترك ما يترك منها لعدم الداعية . قال تعالى (١٦:٤) (إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب ، فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليما حكيما) (١٧) وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتي اذا حضر أحدهم الموت قال : اني تبت

الآن ، ولا الذهن يموتون وهم كفار . أولئك أعتدنا لهم عذابا أليما)
ومن تفسير الفقهاء لمسألة استحلال المحرم بالمعنى الذي وضعناه ما أورده
الفقيه ابن حجر في كتابه (الإعلام بقواطع الإسلام) قال
«ومن ذلك أن يستحل محرما بالاجماع كالخمر واللواط ولو في مملوكه - وإن
كان أبو حنيفة لا يرى الحد به لان مأخذ الحرمة عنده غير مأخذ الحد - أو يحرم
حلالا بالاجماع كالنكاح ، أو ينفي وجوب مجمع على وجوبه كركعة من الصلوات
الخمسة ، أو يعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع كصلاة سادسة يعتقد فرضيتها
كفرضية الخمس ليخرج وجوب معتقد الوتر ونحوه كصوم شوال . هذا ما ذكره الرافعي ،
وزاد النووي في الروضة أن الصواب تقييده بما اذا جحد مجما عليه يعلم من دين
الإسلام ضرورة سواء كان فيه نص أم لا ، بخلاف ما لا يعلم كذلك بأن لم يعرفه كل
أحد من المسلمين فان جحد لا يكون كفرا . اه وما زاده ظاهر ، وخرج بالمجمع عليه
الضروري المجمع عليه غير الضروري كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصواب
وتحريم نكاح المتعة فلا يكفر جاحدها كما بينته في شرح الارشاد ، ومع بيان أنه هل
الكلام في جاحدها جهلا أو عنادا . ومع بيان رد قول البلقيني : إن تحريم نكاح المتعة معلوم
من الدين بالضرورة ، وانه قيد استحلال الدماء والاموال بما لم ينشأ عن تأويل
ظني البطلان كتأويل البغاة ، وللضروري أمثلة كثيرة استوعبتها في الفتاوى .
ومن ذلك أيضا ما لو أجمع أهل عصر على حادثة فانكارها لا يكون كفرا .
«ومحل هذا كله في غير من قرب عهده بالإسلام أو نشأ ببيادية بعيدة ، الاعرف
الصواب فان أنكر بعد ذلك كفر فيما يظهر لان انكاره حينئذ فيه تضليل الامة .
وسياتي عن الروضة عن القاضي عياض أن كل ما كان فيه تضليل الامة يكون
كفرا . ثم ما ذكره الشيخان كالأصحاب في استحلال الخمر استبعده الامام بأنا لا
نكفر من رد أصل الاجماع ، ثم أول ما ذكره بما اذا صدق المجمعين على أن التحريم
ثابت في الشرع ثم حاله فانه يكون ردا للشرع . قال الرافعي وهذا ان صح فليجر
مثله في سائر ما حصل الاجماع على افتراضه أو تحريمه فنفاه ، وأجاب عنه أبو القاسم
(المنار ج ١) (٤) (المجلد الخامس ، والعشرون)

٢٦ قاعدة الردة عدم الاذعان للمعلم من الدين المنار: ج ١ ص ٢٥

الزنجاني بأن ملحظ التكفير ليس مخالفة الاجماع بل استباحة ما علم تحريمه من الدين ضرورة» ، هـ ما أردت نقله من الاعلام

فقول الزنجاني « ان ملحظ التكفير ليس مخالفة الاجماع بل استباحة ما علم تحريمه من الدين ضرورة» معناه استباحته بالعمل بأن يفعله كما يفعل المباح بغير تأثم ولا مبالاة ولا توبة ، وقول الامام (أي امام الحرمين) قبله إن المراد من الاستحلال للمجمع على تحريمه مبني على تصديق المجتهدين على أن التحريم ثابت في الشرع وتعليله اياه بأنه يكون ردا للشرع ، فهو صريح في أن المراد برده عدم الاذعان بالفعل لعدم الاعتقاد اذ الاعتقاد التصديق وهو مصدق بأنه من الشرع والا سقطت المسألة من أصلها

وانما اشترطوا فيها الاجماع وكونها معلومة من الدين بالضرورة لاسقاط عذر الجهل — ولذلك استثنوا قريب العهد بالاسلام ومن نشأ بعيدا عن المسلمين — وعذر احتمال التأول، وهم لا يختلفون في كون رد أي مسألة من الشرع يعتقد رادها أنها منه كرد المجمع عليه المعلوم بالضرورة عند جماعة المسلمين اذ مدار الردة في هذا المقام على رد الشرع وعدم الاذعان له أي عدم التلبس بالاسلام

فالقاعدة الاساسية في هذه المسألة أن الاسلام الذي تجري على صاحبه أحكام المسلمين هو الاذعان والخضوع بالفعل لكل ما علم أن النبي (ص) جاء به عن الله تعالى من أمر الدين، وأن رد بعضه كرده كله (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض)؟ فان كان الخضوع بالفعل تابعا للاذعان النفسي، والاعتقاد القطعي بصدق الرسول في دعوى الرسالة كان اسلاما وإيمانا منجيا في الآخرة لمن مات عليه ، وان كان في الظاهر دون الباطن كان تفاقا تجري على صاحبه أحكام المسلمين في الدنيا ما لم يأت بما ينافي به ويثبت خلافه — وأما الاعتقاد في الباطن دون الاذعان في الظاهر ان تمكن من العمل بأن لم تمت عقبه فلا يعتد به في الدنيا ولا في الآخرة، فان كفر ابليس لم يكن عن عدم اعتقاد ، بل عن حسد وعناد ، وكذلك كفر فرعون موسى والملائمة من قومه ، اذ قال الله تعالى فيهم في سياق الكلام عن

المنار: ج ١ م ٢٥ حكم الجنسية المنافية للإسلام ٢٧

الآيات التي أيد الله نبيه موسى (ص) بها (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً) وكذلك كان كفر طاعة قر يش المستعبرين بآتي (ص) قال تعالى (فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون) وتقدم ان الامام بمصيبة ما لا يعد استحقاقاً لوجب الخروج من الملة ، لانها انما تقع من المدعن بجهالة من غضب أو شهوة ، وبتبعها الندم والتوبة .

علم من هذا ان قبول المسلم الجنسية ذات أحكام مخالفة لشريعة الاسلام خروج من الاسلام فانه رد له، وتفضيل لشريعة الجنسية الجديدة على شريعته ، ويكفي في هذا أن يكون عانا يكون تلك الاحكام التي آثر غيرها عليها هي أحكام الاسلام ولكن يقبل اعتذاره بالجهل ان لم تكن مجعاً عليها معلومة من الدين بالضرورة كعض ما ذكر في السؤال من قتال المسلمين وبعض أحكام الارث وابطاح تعدد الزوجات بشرطها فلا يعامل معاملة المسلمين في نكاح ولا ارث ولا يصلي عليه اذا مات

ومن أدلة ذلك في القرآن قوله تعالى (٤: ٥٩) ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن ينحوا كوا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً (٦٠) واذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً الطاغوت مصدر الطغيان ومثاره ويدخل فيه كل ماخالف ما أنزله الله وما حكم به رسوله (ص) فانه جعل مقابلاً له هنا وفي آيات أخرى . ومنه بعض أحكام القانون الفرنسي كابطاح الزنا والربا ، دع ما يستلزمه اتباع أي جنسية سياسية غير اسلامية من قتال المسلمين وسلب بلادهم منهم . ومما ورد في تفسير الآية بالمأثور ان سبب نزولها تحاكم بعض المنافقين الى بعض كهان الجاهلية ، وقد سمي سبحانه ادعاء هؤلاء المنافقين للايمان زعماً والزعم مطية الكذب . وقد بينا في تفسيرنا للاولى منها اقتضاء الايمان الصحيح للعمل وان الاستفهام فيها للتعجب من أمر هؤلاء الذين يزعمون الايمان ويعملون ما ينافيه ، وان الاستاذ الامام سئل في

٢٨ حكم العمل بالقوانين المخالفة للشرع المنار : ج ٢٥١

أثناء تفسيرها في الجامع الأزهر عن القوانين والمحاكم الأهلية فقال : تلك عقوبة عوقب بها المسلمون أن خرجوا عن هداية قوله تعالى (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) فاذا كنا تركنا هذه الهداية للقبيل والنقل وآراء الرجال من قبل أن نبني بهذه القوانين ومنفذيها فأبي فرق بين آراء فلان وآراء فلان وكلها آراء منها الموافق لنصوص الكتاب والسنة ومنها المخالف له ؟ ونحن الآن مكرهون على التحاكم الى هذه القوانين فما كان منها يخالف حكم الله تعالى يقال فيه — أي في أهله — (الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) وانظر فيما هو مو كول الينا الى الآن كالأحكام الشخصية والعادات والمعاملات بين الوالدين والاولاد والاوزاج والزوجات ، فهل ترجع في شئ من ذلك الى الله ورسوله ؟ . . . الخ مقاله . وقد وضحت المراد منه فيراجع في الجزء الخامس من التفسير

وأقول ان إكراه المصريين على ما يخالف الكتاب والسنة من القوانين قد زال الآن بالاستقلال فائم ما يبقى منه بعد انعقاد البرلمان المصري في أعناق أعضائه وأعناق الأمة في جعلتها اذهي قادرة على إلزامهم إلغاء إباحة الزنا والخمر وغير ذلك من المحرمات بالاجماع هذا وان المحاكم الأهلية وقوانينها خاصة بالأحكام المدنية والعمومات التي تقل فيها النصوص القطعية المعلومة من الدين بالضرورة ومن حكم له فيها بر بما محرم فليس ملزماً أخذه ، ومن حكم عليه به واكرهه على أدائه فهو معذور ، ولا يمس عقيدته ولا عرضه منه شئ ، والحدود الشرعية في العقوبات خاصة بالامام الحق ، والتعزيرات مبنية على اجتهاد الحكم — فابن حكم المحاكم الأهلية بالقوانين من قبول جنسية تهديم ما في القرآن من أحكام النكاح والطلاق والارث وغير ذلك وهي اختيارية لا اضطرارية ومن اختارها فقد فضلها على أحكام الله تعالى في كتابه وعلى لسان رسوله (ص) ؟ وفضل اهلها الكافرين على المؤمنين بالفعل (ومنها) قوله تعالى (٤: ٦٤) فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) قال أبو بكر الجصاص من أئمة الحنفية في تفسيرها من كتابه (أحكام القرآن) مانصه :

المنازل: ج ١ م ٢٥ رد حكم الله أو حكم رسوله كفر ٢٩

« وفي هذه الآية دلالة على ان من رد شيئاً من أوامر الله تعالى أو أوامر رسوله (ص) فهو خارج من الاسلام سواء رده من جهة الشك فيه أو من جهة ترك القبول والامتناع من التسليم ، وذلك يوجب صحة ماذهب اليه الصحابة في حكمهم بارتداد من امتنع من أداء الزكاة وقتلهم وسبي ذراريهم لان الله تعالى حكم بأن من لم يسلم للنبى (ص) قضاءه وحكمه فليس من أهل الايمان اه
وقد بينا في تفسيرنا لهذه الآية مامأخذه ان الايمان الصحيح الحقيقي وهو ايمان الاذعان النفسي المقابل لما يدعيه المنافقون لا يتحقق الا بثلاث (١) تحكيم الرسول (ص) فيما شجر أي اختلط فيه الامر مما يتخاصم فيه الناس (٢) الرضاء بحكمه وانسراح الصدر له بحيث لا يكون في القلب أدنى حرج أي ضيق وانكماش مما قضى به (٣) التسليم والانقياد بالفعل . ولا خلاف بين المسلمين في اشتراط هذه الثلاث في كل ما ثبت مجيئه به (ص) من أمر الدين اذ لا يسقل اجتماع الايمان الصحيح برسالته مع ائثار حكم غيره على الحكيم الذي جاء به عن الله تعالى ولا مع كراهة حكمه والامتناع منه ، ولا مع رده وعدم التسليم له بالفعل وجملة القول ان المسلم الذي يقبل الانتظام في سلك جنسية يتبدل أحكامها بأحكام القرآن ، فهو ممن يتبدل الكفر بالايمان، فلا يعامل معاملة المسلمين، واذا وقع من أهل بلد أو قبيلة وجب قتالهم عليه حتى يرجعوا . والمعقول ان هذا لا يقع من مسلم صحيح الايمان بل لا يجوز عقلاً أن يصدر عنه، ذلك بأن الايمان القطعي بأن أحكام النكاح والطلاق والارث وتحریم الربا والزنا المنصوصة في القرآن من عنده الله العليم الحكيم يقتضي تفضيلها على كل ماخالفها والعالم بأن التزامها من أسباب رضوان الله وثوابه ، وترك شيء منها من أسباب عذابه وسخطه ، يقتضى الحرص على الاستمسك بها فعلاً لما أوجب سبحانه وتركها لما حرم ، ودليله ان العلم بالمضار والمنافع يقتضى فعل النافع وترك الضار بسائق الفطرة ، ويعرف ذلك كل انسان من نفسه بالوجدان الطبيعي ومن سائر الناس بالتجربة المطردة في جملة المنافع والمضار . وما يشد من الجزئيات فله أسباب لاتنقض القاعدة التي بيناها مراراً

٣٥ اقتضاء العلم والظن للعمل مالم يعارضه ما هو أرجح منه المنار: ج ١ ص ٢٥

ويلتبس الأمر على كثير من الباحثين في بعض هذه الجزئيات فيحسبها ناقضة لقاعدة اقتضاء العلم القطعي أو الرجح للعمل ، وجل هذا اللبس يرجع الى خفاء وجوه الترجيح الطبيعي فيما يتعارض فيه العلم القطعي والظن والوجدان والفكر ، مثال ذلك ترك المريض الدواء النافع وفعله لضده كتناول الغذاء الضار من أمور الدنيا، وتركه لبعض الواجبات أو اجتراحه لبعض السيئات من أمور الدين ، ومن محض المسألة يظهر له ان تارك الدواء لاستيشاع طعمه قاطع بضرره المتعلق بالذوق وهو من الحسيات اليقينية وغير قاطع بنفسه بل هو إما ظان وإما شك فيه ، وكذلك مرتكب المعصية وان كان نحرىها قطعيا كالزنا فان الشك يعرض له في الوعيد عايه من باب الرجاء في الدفو والمغفرة بفضل الله تعالى أو بالتكفير عنه بالأعمال الصالحة ، ولكن لذة الشهوة التي تعرض له لاشك فيها ، فيرجح العلم القطعي بالمنفعة وهي الادلة على الظن أو الشك في العقاب ، وأما يقع هذا الترجيح في الكبار لمن كان ضعيف الايمان ، وهو ما كان عقيدة لم ترتق بها التربية العملية الى الوجدان ، وأما الايمان الكامل المقتضي للعمل في أفراد الجزئيات ما كان فيه الاعتقاد الصحيح مصاحبا للشعور الوجداني بالخوف والرجاء في كل منها ، وقد يتحلف في بعض دون بعض ، فان من يعيش بين قوم يجاهرن بمعصية لا ينفروا وجدانه منها كمن يعيش بين قوم لا يفعلونها الا ما قد يقع من بعضهم وراء الاستار فهذا ملغص ما يحتاج به على استلزام الايمان الصحيح للعمل بجملة ما ثبت عند المؤمن انه من الشرع ، والادلة الشرعية عليه كثيرة ، وبها جعل جمهور السلف العمل ركنا من أركان الايمان — وقد اختلف العلماء في معنى الحديث المتفق عليه « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » الخ بناء على اختلافهم في تعريف الايمان فذهب بعضهم الى أن المنفي هو الايمان الكامل وهو الوجداني الذي يقتضي العمل فعلا وتركاً — وقيل ان الايمان يفارق الزاني عند الزنا بحيث لومات في أثنائه مات كافراً ، وحقق القرظالي انه لا يكون عند تلبسه بالزنا مؤمنا بأنه يستلزم سحق الله وعذابه . وهو يصدق بتسيان الوعيد عند ذلك لغلبة الشهوة التي يغيب

المنار : ح ١ م ٢٥ جنسية الاسلام واصلاحه للبشر ٣١

صاحبها عن إدراك الحسيات أحيانا كما قال الشاعر
 قالت وأبثنتها وجدي فبحت به * قد كنت عندي تحب الستر فاستتر
 ألسنت تبصر من حولي ؟ فقلت لها * غطى هواك وما ألقى على بصري
 ويصدق بالشك في وقوع الوعيد بما بيناه آتقا من رجاء المغفرة أو التكفير.
 ومثل هذا الشك والتأول لا يمكن أن يجري في جملة المأمور به والمنهي عنه ولا في
 ترك الأحكام الكثيرة التي لا يغلب صاحبها عليها ثورة شهوة، ولا سورة غضب
 كأحكام الارث والنكاح والطلاق وثبوت النسب ونفيه - بل هي مما يتفق
 الدليل العقلي والطبعي مع الدليل الشرعي على أن ما رغب عنها إلى غيرها من
 أحكام البشر لا يمكن أن يكون مؤمنا، وعندني أن تركها يمثل اختيار الجنسية
 المسؤول عنها ليس انشاء للكفر وابتداء للردة بل هو أثر له ناشيء عنه، وإنما
 أطأت في هذه المسألة التي سبق لي توضيحها مرارا لما بلغني من توقف بعض علماء
 تونس في الافقاء بكون التجنس بالجنسية الفرنسية ردة
جنسية الاسلام واصلاحه للبشر

ويحسن ختم هذه الفتوى بالتذكير بما كنا نوهنا به مرارا من الركن الاعظم
 لاصلاح الاسلام لشؤون البشر وتمهيد طريق السعادة لهم
 وبيان ذلك بالايجاز ان مشارات شقاء البشر محصورة في اختلافهم في مقومات الاجتماع
 ومشخصاته من العقائد واللغات والاطان والاحكام والحكومات والانساب (أي
 العناصر والاجناس كما يقول أهل هذا العصر، او الاصناف كما يعبر علماء المنطق)
 والطبقات والتقاليد والعادات وحسبك من هذا الاخير ان المتخالفين في الازياء من
 ابناء الوطن الواحد المتفقين فيما عداه من روابط الاجتماع يتفاضلون فيه حتى يحتقر
 بعضهم بعضا . . .

جاء دين التوحيد والسلام (الاسلام) يرشد الناس كافة الى المخرج من
 كل نوع من أنواع هذا الاختلاف المثيرة لشقائهم بالتعدي والتباغض بجمعهم
 على دين واحد موافق للفطرة البشرية مرق لها بالجمع بين مصالح الروح والجسد

٣٢ جنسية الإسلام واصلاحه للبشر الممار: ج ١ م ٢٥

(وهو الجنسية الدينية) ولغة واحدة يتخاطبون بها ويتلقون معارفهم وآدابهم بها (وهي الجنسية الاجتماعية الادبية) وحكم واحد يساوي بينهم على اختلاف مللهم ونحلهم (وهو الجنسية السياسية) فهو يزيل من بينهم التفاضل والتعالي بالنسب والامتياز بالطبقات ، والتعادي باختلاف الاوطان والعادات ، وأودع في تعاليمه وأحكامه جواذب تجذبهم الى ذلك باختيارهم بالتدريج الذي هو سنة الله في كل تغيير يعرض لجماعات البشر (ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) وحسبنا هنا من الحججة على ذلك ما هو معلوم بالتواتر من أثره في نشأته الاولى في خير القرون اذ انتشر مع لغته وآدابه وسياسته وأحكامه في العالم القديم من أقصى المغرب الى أقصى المشرق ، وطالما شرحنا أسباب ذلك من آيات الكتاب والسنة وعمل الخلفاء وعلوم الائمة .

وقد قلده أهم الحضارة الكبرى في هذا العصر فكل منها تبذل القناطر المقنطرة من الذهب لنشر دينها وانعتها وتشرعها وآدابها وأحكامها في جميع أقطار الارض مؤيدة ذلك بآلات القهر والتدمير البرية والبحرية والجوية ، ولم يبلغ تأثيرها في عدة قرون مع سهولة المواصلات وتقارب الاقطار ودقة النظام ما بلغه تأثير الاسلام في أقل من قرن واحد مع فقد هذه الوسائل كلها — ولو وضع نظام للإمامة الكبرى (الخلافة) يكفل اصولها وأحكامها الشرعية أهم الاسلام واقته العالم كله ولتحققته به أمنية الحكماء فيما يندشونه من المدنية الفاضلة قديما وحديثا

أهل المسلمون هذه الفريضة الكافلة لجميع الفرائض والفضائل فما زالوا يرجعون القهقري ، حتي بلغ بهم الخزي ما نسمع ونرى ، وصار مستعبدوهم ومستذلومهم يطعمون في تركهم ما بقي من شريعتهم اختيارا في الوقت الذي آن لهم فيه أن يعرفوا أنفسهم ويعرفوا قيمة دينهم وشرعهم وينهضوا به لاصلاح أنفسهم وتلافي سقوط حضارة العصر ، بآباداة بعض أهلها لبعض ، (فاعتبروا يا أولي الابصار)

المنار: ج ٢٥، خطاب عام فيما يجب على المسلمين لبیت الله الحرام ٣٣

خطاب عام

فيما يجب على المسلمين لبیت الله الحرام

بسم الله الرحمن الرحيم

(ان أول بيت وُضع للناس لآلئذي بكة مباركاً وهدى للعالمين *
فيه آيات بينات: مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً، ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين (سورة آل عمران ٣: ٩٢ و ٩٧)

جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس (سورة المائدة: ٩٥)
وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً، واتخذوا من مقام إبراهيم مُصلياً (سورة البقرة ٢: ١٢٥)

إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والبادي، ومن يرد فيه بإلحادٍ بظلم نذيقه من عذاب أليم (سورة الحج — ٢٢: ٢٣)

أخبر الله تعالى عباده في آخر كتاب أنزله وكفل حفظه — وهو القرآن — على لسان آخر نبي أرسله وأكمل به دينه العام، وهو محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، ان هذا المعبد المعروف بمكة أم القرى من بلاد العرب باسم الكعبة، والبيت الحرام، والمسجد الحرام، هو أول بيت وضعه تعالى للناس كافة، وجعله قياماً، ومثابة، وأمناً، ومسجداً، للناس كافة، سواء العاكف فيه من المقيمين حوله، والبادي ممن يؤمنونه من (المنار: ج ١) «٥» (المجلد الخامس والعشرون)

مؤمني سائر الاقطار لعبادة الله وحده، فمن دخله كان آمناً بتأمين الله تعالى على نفسه وماله وعرضه وشرفه، وحرية في قوله وفعله، لا مسيطر عليه غير دين الله وشرعه — وجعل حجه ركناً من اركان الاسلام، وجعل الصد عنه وعن سبيله من شان الكفار، وجعل ارادة الظلم والايحاد اليه فيه، كاقتراف الظلم في غيره، وجعل السيئات فيه مضاعفة العقاب، كما جعل الحسنات مضاعفة الثواب، بل حرم سبحانه على لسان ابراهيم خليله ومحمد خاتم رسله (عليهما الصلاة والسلام وعلى آلهما) الاعتداء في ذلك الحرم المحيط ببيته على كل ذي حياة حيوانية أو نباتية، فلا يُعضد شجره ولا يُختلى خلاله (١) ولا يحل فيه الصيد ولا ترويع الحيوان، ولا يقتل فيه الا الفواسق الضارة التي تقل في الحل والحرم كالحيات والعقارب والفيران

وقد صح في الاحاديث النبوية أنه يحرم من المدينة مثل ما يحرم من مكة، وان الاسلام يبرز بين المسجدين ويأرز الى الحجاز كما تبرز الحية الى جحرها، أي ينكمش وينقبض فيه ويعود اليه، وأنه لا يجوز أن يكون هنالك ولا فيما حوله دينان، كما جاء في آخر ما أوصى به عليه الصلاة والسلام

وقد أجمع المسلمون على أن حج هذا البيت مفروض على كل من استطاع اليه سبيلاً، وأن الامة الاسلامية مطالبة به في جملتها، لا بد أن يؤديه في كل عام بعض المستطيعين من أفرادها، وهو الركن الروحي البدني المالي

« ١ » أي لا يقطع شجره ويقلم حشيشه الا ما رخص فيه النبي من قلم

الاذخر لوضعه على الموتى عند الدفن وهو نبات طيب الرائحة

الاجتماعي السياسي من أركان دينها، فهي مطالبة باقامة هذا الركن مع كل ما تتوقف عايه إقامته، وكل ما أوجبه الله تعالى من حرمة وتأمينه، وتحقيق مقاصد الدين من ذلك . ولا نطيل في تفصيل هذا فهو مما لا يجهله مسلم في جملته ، وإنما أتينا بهذه المقدمة تمهيداً لما نذكر بعدها من الخطر الحديث على هذا الركن الاسلامي وعلى حرم الله وحرم رسوله ، وعلى كل ما شرع الله تعالى هنالك من عبادة ونسك وإجلال، وتمظيم للشعائر والمشاعر العظام، التي تجدد في قلوب الحجاج والمعتمرين روح الاسلام

ومن المسلمات التي لا نزاع فيها أن ما أوجبه الله تعالى وشرعه لهذه البلاد وما أوجبه فيها مما أوجبنا التذكير به لا يتم ولا يُضمن في هذا الزمان إلا بجعل هذه البلاد المقدسة مصونة من التمدي عليها، ومن جعلها عرضة للغزو والقتال — ومحفوظة من أي تدخل أو نفوذ لغير المسلمين فيها ولا سيما الدول الاستعمارية القوية ، وباقامة حكومة شرعية لها تكون قادرة على حفظ الامن والشرع، وعاجزة عن الاستبداد والظلم، بمراقبة العالم الاسلامي لها، ومساعدته إياها بالرجال والمال على الوجه الذي تقترحه به، فسكان الحجاز غير قادرين على ذلك حتماً لفقرهم وفقدهم المال والعلم اللذين يتوقف عليهما ذلك

أيها المسلمون:

إنه لا يخفى على شعب من شعوبكم في مشارق الارض ومغاربها أن الدولة العثمانية كانت كافلة للحجاز، وممددة لحكومته وأهله بالرجال والمال ، وكانت دولة حربية مرهوبة ، وذات حقوق دولية مرعية ،

ومعترف لها بمنصب الخلافة الإسلامية، وهي مع هذا كله لم تؤد لهذا المكان، كل ما يجب له من الأمن والعمران، ولم ترق فيه العلم والعرفان، وإنما كان مصونا بها من أن يهاجم بحرب أو يمتد إليه نفوذ غير إسلامي وقد زال نزوالمهاكل من الأمرين:

ذلك بأنها كانت قد نصبت في مكة أميراً اسمه (الشريف حسين بن علي) وأن هذا الأمير خرج عليها وحاربها في الحرب الأخيرة هو ومن أجاب دعوته إلى قتالها، ووالى الدولة البريطانية وأحلافها، وأذاع بالدعاية العامة أنه يريد بذلك إنقاذ البلاد العربية واستقلالها، وكانت دعواه في نفسها معقولة، ثم تبين أنها غير صحيحة، فقد ظهر أنه استبد بالأمر، وأتجر بالامة وسمى نفسه (ملك البلاد العربية) بغير مبايعة ولا رضامن أهل الحل والعقد في جزيرة العرب وهم الأئمة والامراء والعلماء في بلادها المستقلة كاليمن وتهامه ونجد، ولا في غيرها بالاولى، بل جعل هؤلاء أعداء له وهم يحيطون بالحجاز من كل جانب كما نبينه لكم بالوثائق الرسمية، ورفض ما دعاه إليه أهل البصيرة من عقد روابط الحلف وشد أواخي الاخاء بينهم ليكونوا كما هم أعوانا على حفظ الحرم بين الشريفين وسيواجهما من جزيرة العرب أن ينالها عدوان أجنبي، أو يتسرب اليها نفوذ غير إسلامي، عملاً بوصية النبي صلى الله عليه وسلم قبيل لقاء ربه في الرفيق الاعلى إن هذا الرجل لم يقدم على ادعاء التملك على الامة العربية بأسرها ويعادي أمراء الجزيرة المقدسة على ما هو عليه من الضعف، ويعقد بانفراده مع الاجانب المعاهدات السياسية والحربية باسم العرب فيعطيم

المنار: ج ٢٥١ النفوذ والسلطان الاجنبي في الحجاز ٢٧

من الحقوق السياسية والعسكرية ما شاء حتى في الحرمين الشريفين ،
ومن رقبة البلاد بالاحتلال ما شاء — لم يفعل هذا كله إلا اعتماداً على
قوة هؤلاء الاجانب ، فقد توأماً واتفق معهم على اقتسام السلطان والنفوذ
بينه وبينهم في مهد الاسلام من غير مشاورة أحد من أصحاب الزعامة
والسلطان كالامراء والأئمة ، ولامن أهل العلم والرأي في هذه الامة .
فهو بهذا وذلك قد أدخل النفوذ الاجنبي غير الاسلامي في الحجاز ،
وجعله ملكاً سياسياً حريماً مرضياً للغزو والقتال ، ولم يقف عند حد
هاتين الجنايتين الخارجيتين ، بل استبد وظلم ، وألحد في الحرم ، كما تثبت
ذلك بالحجج الآتية ، ولا غرض لنا إلا بيان الواقع ليعلم أمراء العرب
وزعمائهم وعلما المسلمين وكبرائهم . ما يجب عليهم من تغيير المنكر . ومنع الخطر
المنتظر . ولو باقناع هذا الرجل بما يجب . وإقناع الحكومة الانكليزية
بترك معبد المسلمين الاكبر وقبيلتهم لهم . وعدم تصديها لها بحيل المعاهدات
وغيرها . ونرى أن هذا خير لنا ولها من ضم العداوة الدينية الى العداوة
السياسية . وهذا ما نريد بيانه من الوثائق وقد سبق نشر بعضها :

﴿ وثائق الجناية الاولى : وضع الحجاز تحت النفوذ والسلطان الاجنبي ﴾

الاولى مقررات النهضة

من المعلوم المشهور أن هذا الرجل يسمى خروجه وثورته التي
هي افتيات على العرب والاسلام « بالنهضة » ومن أضياده الرسمية « عيد
النهضة » ومن أوسمته الملكية « وسام النهضة » ويسمى المواد التي غرضها

على الدولة البريطانية والتزمها وقيد نفسه وأمتة وبلادها بها بغير حق ولا أهلية «مقررات النهضة» و«أساس النهضة» وقد كان يكتم هذه المقررات ويضن بها على كل أحد حتى أولاده قواد جيش ثورته — حتى اذا ما فشتت الحرب وجاء وقت اقتسام الغنائم ومنها حصته من السلطان على البلاد العربية كلها في ظل الحماية البريطانية، أنكرت عليه حليفته بريطانيا العظمى ما يدعيه لنفسه منها — فينثذ — سمح باعطاء ولده (الامير فيصل) صورة «مقررات النهضة» ليناضل له بها، وقد اقتضت الحال نشره لياها باسمه في جريدة المفيد التي كانت تصدر في دمشق على عهد امارته لها، ونقلتها عنها صحف كثيرة في مصر والهند وغيرها، وهذا نصها (١) — تتعهد بريطانيا العظمى بتشكيل حكومة عربية مستقلة بكل معاني الاستقلال في داخليتها وخارجيتها وتكون حدودها شرقاً من بحر خليج فارس ومن الغرب بحر القلزم والحدود المصرية والبحر الابيض وشمالاً حدود ولاية حلب والموصل الشمالية الى نهر الفرات ومجموعة مع الدجلة الى مصبها في بحر فارس ما عدا مستعمرة عدن فانها خارجة عن هذه الحدود. وتتعهد هذه الحكومة برعاية المعاهدات والمقاولات التي أجرتها بريطانيا العظمى مع أي شخص كان من العرب في داخل هذه الحدود بأنها تحمل في محلها في رعاية وصيانة تلك الحقوق وتلك الاتفاقيات مع أربابها أميراً كان أو من الافراد

(٢) — تتعهد بريطانيا العظمى بالمحافظة على هذه الحكومة وصيانتها

من أي مداخلة كانت بأي صورة كانت في داخليتها وسلامة حدودها

المنار: ج ٢٥ م ٢٩ النفوذ والسلطان الاجنبي في الحجاز

البرية والبحرية من أي تعد بأي شكل يكون حتى ولو وقع قيام داخلي من دسائس الإعداء أو من حسد بعض الامراء فيه تساعد الحكومة المذكورة مادة ومعنى على دفع ذلك القيام لحين اندفاعه . وهذه المساعدة في القيامات أو الثورات الداخلية تكون منتهى محدودة أي لحين يتم للحكومة العربية المذكورة تشكيلاتها المادية (١)

(٣) — تكون البصرة تحت إشغال العظمة البريطانية حينما يتم للحكومة الجديدة المذكورة تشكيلاتها المادية ويعين من جانب تلك العظمة مبلغ من النقود يراعى فيه حالة احتياج الحكومة العربية التي هي حكمها قاصرة في حضن بريطانيا وتلك المبالغ تكون في مقابلة ذلك الاشغال (٤) — تتعهد بريطانيا العظمى بالقيام بكل ما تحتاجه ربيبتها الحكومة

العربية من الاسلحة ومهماتهما والنخائر والنقود مدة الحرب (٥) — تتعهد بريطانيا العظمى بقطع الخط من مرسين أو ما هو مناسب من النقط في تلك المنطقة لتخفيف وطأة الحرب عن البلاد لعدم استعدادها. اه فلخص هذه المقررات : أن الدولة الانكليزية هي صاحبة البلاد العربية. وأنها بما لها من حق التصرف فيها تؤسس لوضعها «أمير مكة» دولة منها تسمى مستقلة مع كونها قاصرة في حبرها وحضنها، وتحت حمايتها في داخلها وخارجها، حتى لو حصل قيام داخلي على ملكها في حرم الله تعالى أو حرم رسوله صلى الله عليه وسلم كان على الانكليزان يساعده

«١» توهم واضم هذا القيد أنه احتسب به عن جعل الاحتلال دائماً جهلاً منه باحتلال مصر وبأنه لا يمكن له ولا هي تمكنه من إتمام ما ذكر

٤٠ النفوذ والسلطان الاجنبي في الجواز المنار: ج ١ م ٢٥

مادة ومعنى على قمة ، ويدخل في هذا إدخال جيوشها في الحرمين الشريفين لاجل حفظ ملكه فيهما ،

فما تقولون أيها المسلمون فيمن يعطي هذه الحقوق لدولة غير مسلمة في الحرمين الشريفين وسيواجههما؟ هل هو مشروع موافق لتلك الآيات القرآنية، والاحاديث النبوية، والوصية المحمدية، والاحكام الاسلامية، التي ذكرناكم بها في مقدمة هذا الخطاب؟ أم هو جناية على الحرمين وسيواجههما ومشاعرهما وعلى الملة الاسلامية والامة العربية فيجب عليكم السعي لازالتها؟

إن الدولة البريطانية قد سجلت على هذا الرجل كل ما اعترف لها به من الحقوق على أمته وبلادها في هذه المقررات وغيرها ، ولكنهم لم تجبه الى كل ما طابه لنفسه منها ، بل استثنت سورية الشمالية من المملكة العربية لاجل حايقتها فرنسة ، وحمته على الاعتراف بحقوق لها في سائر العراق فلم تقنع بولاية البصرة التي سمح لها من تلقاء نفسه

الوثيقة الثانية : كونه موظفا بريطانيا

إن هذا الرجل هو الذي انفرد باعطاء الدولة الانكليزية الحق بأن تؤسس له دولة عربية تكون تحت حمايتها، وفي حكم القاصر في حضانتها، وهو الذي اختار لنفسه أن يكون من جملة رؤساء الممالك المنضوية الى كنف امبراطوريتها، وكم في هذه الامبراطورية من ممالك تسمى مستقلة ، وكم فيها من أمراء وملوك وسلاطين؟ فلا غرو ولا عجب منه اذا صرح ونشر في جريدته (القبلة) ما يصرح بأنه عامل موظف عندها . وانه هو وأولاده كالبلاد رهن تصرفها . ونكتفي بشاهدين على ذلك من جريدته القبلة

المنار: ج ٢٥١ تصد ملك الحجاز بطاعة الانكليز ٤١

﴿الشاهد الاول﴾ لما علم هذا الرجل ان الحكومة البريطانية قررت عرض مطالبه على مؤتمر الصلح واعطائه ما يقرره المجلس أرسل كتابا منه الى نائب ملكها بمصر بتاريخ ٢٠ ذي القعدة ١٣٣٦ نشره بعد ذلك مرارا في جريدة القبلة وقد جاء فيه ما نصه :

« فان كان ولا بد (؟) من التعديل فلا لي (؟) سوى الاعتزال والانسحاب ولا اشتبه في مجد بريطانيا أن يتلقى هذا منا الا انه أمر (؟) يتعلق بالحياة لا تصد عرضي ، ولا لفكر غرضي ، وانها لا ترتاب في آني وأولادي اصدقائها الذين لا تغيرم الطواريء والاهواء ، ثم تعينوا (؟) البلاد التي تستحسن اقامتنا فيها بالسفر اليها في أول فرصة

« وان رأيت ذلك ولكن مشاكل الحرب الحاضرة تقتضي بتأجيله الى ختامها فحقوق الوفاء والجميل يفرض علينا الثبات امام ماسيتضاعف علينا من التهمات ونحوه من العموم مما لا مقاومة لدينا أمامها الاحسن النية — فالامر اليها

« أما عطف الامر وتعليقه بمؤتمر الصلح فالجواب عليه من الآن بأنه لا علاقة لنا به ولا مناسبة بيننا وإياه حتى ننتظر منه سلبا أو إيجابا ، ولو قرر المؤتمر المذكور اضعاف مقرراتنا وكان ذلك من غير وساطتكم وقبلناها فنكن (؟) من المطرودين من رحمة الباري جل شأنه الرقيب على قولي هذا » اهـ

نقلنا هذا بحروفه حتى اغلظه اللفظية عن العدد ٣٩١ من جريدة القبلة الذي صدر بمكة المكرمة في ٢٣ رمضان سنة ١٣٣٨ وهو نص في جمل هذا الرجل اخلاصه في التبعية البريطانية تعبداً وأنه يقبل من الدولة الانكليزية تقيمه مع أسرته من وطنه ولا يقبل من سائر الدول اضعاف مقررات استقلال الحماية لمصلحة الامة بل يعده كالكفر بالله والطرده من رحمته !!!

﴿الشاهد الثاني﴾ انه قد استقال في هذا الكتاب من منصبه (ملك الحجاز)

(المنار: ج ١) «٦» (الهدايا: ج ١١٠)

٤٢ تعبد ملك الحجاز بطاعة الانكليز المنار : ج ١ م ٢٥

لدى الدولة البريطانية استقالة معلقة ويظهر أنه قد رفع استقالته الى الحكومة البريطانية بلندن مباشرة بعد الاستقالة الضمنية بهذا الكتاب كما يفهم من نص البرقية الآتية التي أرسلها الى مدير جريدة التيمس الانكليزية يتوسل بها الى قبول استقالته التي تكررت وهذا نصها منقولاً من العدد ٥٥٣ من جريدة القبلة :

﴿ المدير العمومي لصحيفة التيمس ﴾

﴿ اطلعت على عددكم المشتمل الرد والقدح بأتحاد العرب والتزامكم ﴾
 ﴿ أحد أمرائهم (١) ولزيادة إقناع حكومة جلالة الملك وإيضاح الحقيقة ﴾
 ﴿ لعموم الشعب النجيب البريطاني أكرر بهذا طلي بواسطتكم من ﴾
 ﴿ حكومة جلالتة تأكيد تعيين الامير المذكور أو من تراه ليستلم ﴾
 ﴿ البلاد فان غايي الراحة العمومية وخدمتها كما يعلم من أساسات ﴾
 ﴿ قيامي وشرائطه يؤيده طلي هذا المثبت للحقيقة من سائر وجهاتها ﴾
 وهذا نص صريح قطعي في اعتراف الملك حسين بأنه تابع للحكومة الانكليزية وخادمها وبأنها هي صاحبة الحق في عزله وتولية من تشاء على الحجاز وغيره من بلاد العرب، وبأن هذا من «أساسات قيامه وشرائطه» يعني ما يسميه مقررات النهضة، ولولم يكن له الا هذه الخزية لما احتيج الى حجة غيرها على جعل الحرم الشريفين تحت السيادة البريطانية ومن ضمن مستعمرات التاج البريطاني، وكفى بذلك عداوة واهانة للاسلام والمسلمين كافة، واضاعة لاستقلال العرب خاصة، توجب على مجموعهم التماون على ازالة هذا المنكر الاكبر والخطر الاعظم، فان لم يفعلوا كانوا كلهم عصاة لله تعالى هادمين لاركان دينه ومحقرين لما أوجب عليهم من حفظ شعائره ومشاعره

**

(١) يعني سلطان نجد اذ كانت التيمس قد أُنئت في ذلك العدد عليه

الوثيقة الثالثة : المعاهدة الجديدة

خاب أمل هذا الرجل في الانكياز فلم يجعلوه ملكا على جميع البلاد العربية بقوتهم وسلطانهم كما اقترح عليهم في « مقررات النهضة » والحجاز وحده لا يشبع مطامعه ، وليس من مصلحة الانكياز أن يقاتلوا أمراء جزيرة العرب لأجل إخضاعهم له وتحقيق جعله ملكا عليهم ولا أن يجعلوه حاكما من قبلهم على العراق وفلسطين ، لانه على خضوعه لهم ليس عنده لين ولده فيصل ومروته ، ولا فرق ولده عبدالله واستسلامه ، وقد جعلوا الاول ملكا على العراق ليروض لهم صعباب الشيعة الجامعة بشهرة نسبه و خلافة لسانه ، ويسلس لهم قياد رؤساء الجند وزعماء الشعب بدمائة نفسه وجود بنانه ، وجعلوا الثاني أميراً على شرق الاردن ليكف عن فلسطين عادية قبائل العرب ويمكن لهم السلطان في هذه المنطقة فيؤسسوا فيها حظيرة الطيارات التي هي العمدة الاخيرة لهم في تدليل جزيرة العرب وأمثالها بدون نفقة كبيرة ولا سفك دماء من جندهم — ويمهدوا بنفوذهم في البدو طرق السيارات والديابات في قلب البلاد العربية ، تمهيداً لما سيشرعون به من مدسكة الحديد العسكرية الحربية بين فلسطين والعراق ليتصل البحر الاحمر بخليج فارس ، ولقد صدق عليه وعلى أخيه ظن وزير المستعمرات البريطانية ، فيما ضمنه لحكومته وأمته من تقليل نفقات الاستيلاء على هذه البلاد العربية ، ولكن أباهما لا يرضيه الا أن يكون هو ملك البلاد العربية كلها كما لقب نفسه ، فهو ما زال يلح ويلحف في مطالبة الحكومة البريطانية بانجاز وعيها له على ما فيه ،

٤٤ غوائل المعاهدة ومفاسدها المنار: ج ١ ص ٢٥

وما زالت تعرض عليه ما لا يرضيه، حتى جاءه الدكتور ناجي الاصيل مندوبه لديها في شهر رمضان الماضي (سنة ١٣٤١) بالمعاهدة الجديدة فرضي بها وأعلنها بمكة المكرمة في عيد الفطر وأمر بأن يكون يوم اعلانها عيداً سياسياً للامة العربية بأسرها، وأمضاها بالتوقيع الابتدائي مع طلب تعديل جزئي غير جوهري في بعض موادها غير الاساسية واننا نذكر هنا أهم مقاصدها السياسية المنافية لمصلحة العرب والاسلام المؤكدة لما تقدم من جعله الحجاز تحت سيادتها وحمايتها بمنتهى الايجاز معتمدين على ترجمة ما نشرته حكومة فلسطين الانكليزية من الخلاصة الرسمية لها، وهي:

أهم غوائل المعاهدة الحجازية البريطانية

(١) « تنص المادة الاولى على منع استعمال بلاد كل من الحكومتين قاعدة لأعمال موجهة ضد الحكومة الاخرى » هذا نص الخلاصة الرسمي وفيه الغم للانكليز، والغرم على العرب وغيرهم من المسلمين، فهي تسلب أهل البلاد وغيرهم من حجاج الآفاق حرية التعاون والتشاور هنالك في أي مصلحة لهم في دينهم ودنياهم تمدها الدولة البريطانية « ضدها » وان كانت خاصة بمصالح المسلمين الدينية كاضطهادها لايام أو ظلمهم في امر يتعلق بدينهم كاللجج نفسه، وما زال المستعمرون للبلاد الاسلامية يخافون أن يستيقظ المسلمون من رقادهم الاجتماعي والسياسي ويتعاونوا على مصالحهم الاسلامية المشتركة في هذا الجمع العام، عند بيت الله الحرام، فاعطى الملك حسين كبراهن المساطة على زهاء مئة مليون مسلم مأربها، وليس لاهل

المنار: ٢٥١١ منم المسلمين من كل مالا برضى الانكاز ٤٥

الحجاز ولا لغيرهم من العرب أو المسلمين ولا للملك حسين أدنى فائدة في مقابلة هذه الغائلة ، فان الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تمنح أهل بلادها مثل هذه الحرية الذي يتعهد ملك الحجاز بمنعها منه ، إذ يرى انه مالك لرقاب أهله ونواصي كل من لاحامي له من دول الاجانب ممن يحج بيت الله فيه ، فان الحرية في بلاد الانكاز أقوى من كل معاهدة تمقدها أي حكومة فيها ، ولكن ملك الحجاز يظن أن حكومة الانكاز تستطيع أن تعمل في لندن ولينبول كل ما يستطيع هو أن يفعله في أهل مكة وجدة المستضعفين المستعبدين

على أن الانكاز اربع خلق الله في التفصي من قيود المعاهدات التي يعقدونها مع الدول الكبرى بالتأويل كما قال اعظم ساسة اوربة في عصره (البرنس بسمارك) فكيف يبالون بضعيف رضي لنفسه ولقومه سيادتهم عليهم؟ فاذا فرضنا أن بعض الانكاز في بلادهم أو بعض رعاياهم من مسلمي الهند قاموا بعمل ضد حكومة الحجاز ولم تمنعهم حكومتهم فهل يستطيع ملك الحجاز أن يثبت ذلك ويكره الحكومة الانكازية على منعهم؟ لا، لا، لا، (٢) من قضايا المادة الثانية تعهد ملك الانكاز بتعضيد استقلال

البلاد العربية التي اعترف باستقلالها ، بالمعنى الذي لا ينافي الانتداب ولا الحماية بدليل كون فلسطين والعراق منها ، وهذا التعهد يعطيه حق التدخل في شؤون هذه البلاد الداخلية باسم التعضيد ومنها الحجاز واليمن ونجد ، كما جعلت حكومته وحكومة فرنسة لا نفسها حقا في عزل ملك اليونان بحجة انها وعدتا بتعضيد استقلالها وان اعمال ذلك الملك تنافي الاستقلال

٤٦ الاعتراف بسيادة الانكايز على الحجاز والحجاج المنار: ج ٢٥م١

(٣) تتضمن هذه المادة إقرار الانتداب على العراق وعلى فلسطين ايضاً، وعبر عن هذا فيها بأن ملك الحجاز « يعترف بالمركز الخاص الذي للملك الانكايز فيهما » وما هو إلا الانتداب ولوازمه ، ومنه الاعتراف بعهد بلفور في جعل هذه البلاد وطناً لليهود ، وتتضمن فوق هذا تعهد ملك الحجاز ببذل غاية جهده في التعاون مع ملك الانكايز على القيام بتعهداته في البلاد العربية (ومنها عهد بلفور والاتفاق مع فرنسا على سورية)

(٤) في المادة الخامسة « يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يصد بجميع الوسائل السلمية والممكنة أي اعتداء يقع على بلاد جلالته الهاشمية ضمن الحدود التي تقرر نهائياً » وهذا نص صريح باعطاء الانكايز حق حماية الحجاز ولهذا صرح الملك حسين بأن هذه المعاهدة مبنية على أساس مقررات النهضة وسيأتي نص عبارته في هذا

(٥) تنص المادة السادسة على تعيين وكلاء سياسيين وقناصل للانكايز في الحجاز وفي البلاد البريطانية للحجاز — والحجاز في غنى عن هذا التدخل الاجنبي السياسي بما سيجيء بعد

(٦) يعترف ملك الحجاز في المادة السابعة للانكايز بحق الحجر الصحي على حجاج الشرق والجنوب ، ويعترف له ملك الانكايز بالتدابير المتممة لذلك في ثغور الحجاز، وفي كل من الامرين سيادة لملك الانكايز على الحجاز وتمكهم في الحجاج، فان القانون الدولي يعطي لكل دولة الحق بأن تحجر على الموبوتين الذين يريدون دخول بلادها، وملك الحجاز أعطى حقه هذا للانكايز واستمد من ملكهم حق الاعمال المتممة له في بلاده هو أي الحجاز

المنازح ٢٥١١ وضع ضريبة على الحجاج باذن الانكليز ٤٧

ولم يسمح بمثل الحق للحكومة المصرية الإسلامية ، وما ذلك الا انه يعد نفسه تابعا للدولة البريطانية كما تقدم في الوثائق السابقة

(٧) يتعهد ملك الحجاز في المادة الثامنة بأن لا يتدخل في التدابير التي يتخذها ملك الحجاز للاعتناء بالحجاج ، ويتعهد ملك الحجاز بتعويض المساعي التي يبذلها مسامو الرعايا البريطانيين لمساعدة الحجاج في الحجاز ، فالأول مبني على الاعتراف بسيادة ملك الانكليز على الحجاز اذ لا معنى لتعهد بعدم التدخل في أمر الاعتناء بالحجاج الا أن هذا وأمثاله من حقه وقد أباحه لملك الحجاز ، والثاني مما أنكر ملك الحجاز مثله على الحكومة المصرية إذ أرسلت مع ركب الحج المصري بعثة طبية فلم يقبلها محتجا بأن قبولها ينافي لاستقلاله؟ أليس معنى هذا ان استقلاله واقع في ضمن دائرة الامبراطورية البريطانية التي تضم كثيرا من المستعمرات التي تسمى مستقلة؟

(٨) المادة التاسعة « تنص على تعيين مبلغ محدود يفرض على كل

حاج » وهي معترضة من ثلاثة أوجه

(أحدها) ان ضرب أتاوة أو غرامة على كل من يحج بيت الله

تعالى محرم في الشريعة الإسلامية بالاجماع يدخل في عموم قوله تعالى

(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وعموم (ولا تشتروا بآيات

الله ثمنا قليلا) فقد قال تعالى في شأن بيته (فيه آيات بينات) وهو كفرض

الضرائب على الصلاة والصيام ، ومن يستحل ذلك يعد مرتدا عن الاسلام ،

ويعد أيضا من الصدق سبيل الله ويدخل في عموم قوله (ان الذين كفروا

٤٨ الخوف من منم الحج أو الحرب في الحجاز النار: ج ٢٥١

ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس (الحج
(ثانيها) ان وضع هذا التعدي على شرع الله ودينه وحجاج بيته الداخلين
في أمانه— في معاهدة مع دولة غير اسلامية لا يعقل له سبب الا الاستعانة
بها على تنفيذه، والاعتماد على حمايتها في قهر جميع المسلمين على الاذعان له
(ثالثها) انه قد يكون مثار فتن بين الحكومات الاسلامية وبين
ملك الحجاز تؤدي الى تدخل هذه الدولة الحامية في الحجاز لتنفيذ عمل
محرم في الاسلام يعد مستحله والراضي به كافراً خارجاً منه . ذلك بأنه إذا
امتنع حجاج نجد واليمن وتهامة من جيران الحجاز عن دفع هذه الضريبة
فلا سبيل الى تنفيذها إلا أن يجبرهم ملك الحجاز عليها أو يصددهم عن
أداء القرية بقوة السلاح؟ وهو غير قادر على ذلك بنفسه؟ فاذا قاوموه
وحاولوا دخول الحرم بالقوة لا يكون له ممول في صدمه الا على ارسال
الجند البريطاني ليحيطوا بالحرم الشريف ويصدروا عنه هؤلاء الحجاج
تنفيذاً لهذه المعاهدة ولمقررات النهضة ؟

(٩) المادة الحادية عشرة وما بعدها الى السادسة عشرة في
امتيازات قضائية للدولة البريطانية في الحجاز تنافي الاستقلال الصحيح
وتنفيذ الشرع الاسلامي فيه وتؤكد ما تقدم بيانه
هذه بعض غوائل هذه المعاهدة ومفاسدها ، وقد انفردها الرجل
المستبد في حرم الله تعالى بالتعاقد مع الانكليز عليها ، كأن حرم الله تعالى وحرم
رسوله ملك له يتصرف فيه كما يشاء لا يتقيد بنص شرعي ولا بمشاورة أحد
من أمراء المسلمين وعلماهم

المنار: ج ٢٥م١ استقلال العرب مع الحماية البريطانية ٤٩

فان قيل ان المعاهدة لما تمض وتوضع موضع التنفيذ؟ قلنا نعم ولكن السبب الاول لذلك هو رفض الفلسطينيين لها ، ولا تزال المفاوضات بين هذا الرجل وبين الانكليز دائرة في حل المسألة الفلسطينية لأجل تنفيذها، والراجح ان مجيئه الى فلسطين يقصد به قبل كل شيء اقناع أهلها بنص خادع فيها اذ لم يتخذوا بالنص الاول

الوثيقة الثالثة اتخذ يوم اعلان هذه المعاهدة عيداً

جاء في العدد ٦٨٨ من جريدة القبلة الذي صدر بمكة المكرمة في ٥ شوال سنة ١٣٤٢ بعد بيان الاحتفال الرسمي بعيد الفطر ما نصه :

عيد على عيد

﴿ اعلان استقلال العرب ووحدتهم في جميع الجزيرة العربية ﴾

ولما استقر بجلالة المنقذ المقام ، في بهو الاستقبال العام، مثل بين يدي جلالته الاشراف والسادة العلماء والاعيان والوجهاء وأمائل الامة على اختلاف طبقاتها حاضرها وباديها ، وحينذاك تفضل جلالته فقاه بخطاب ملوحي سام حمد الله فيه وأثنى عليه ثم أشار الى أن هذا العيد المبارك لا شك في تضاعف منه حيث صادف قبول المراجع الانجائية^(١) لجميع المطالب العربية، فلارب في أنه يوم اجتمع فيه عيدان ؟ عيد الفطر السعيد وعيد الاعتراف باستقلال العرب ووحدتهم وعليه جلالته يعلن ذلك للامة العربية حاضرها وباديها ، وعلى أثر ذلك أمر جلالته صاحب الاقبال رئيس الديوان العالي أن يلقي في ذلك المحفل الجليل الخطاب الملوحي الهاشمي الآتي وهذا نصه :

(١) هذه الكلمة من الاصطلاحات التركية وهي بمعنى أولى الامر والمراد هنا الحكومة الانكليزية لأنها في عرف ملك الحجاز ولية امر الحجاز وساثر العرب والوصية عليهم كما سيأتي

(المجلد الخامس والعشرون)

« ٧ »

(المنار: ج ١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ نصح في هذا العيد المبارك بمال المعاهدة العربية البريطانية ﴾
 ﴿ المؤسسة على مقرراتنا الأساسية والتي يعترف بها صاحب الجلالة ﴾
 ﴿ البريطانية لنا باستقلال العرب بجزيرتهم وسائر بلادهم ، ويتعهد لنا ﴾
 ﴿ حشمته المملوكية بالمعاوضة الفعلية لتأسيس الوحدة العامة الشاملة ﴾
 ﴿ لكل هذه البلاد بما فيها العراق وفلسطين وشرق الأردن وسائر البلاد ﴾
 ﴿ العربية في جزيرة العرب (ما خلا عدن) فنأمر أن يعتبر هذا اليوم ﴾
 ﴿ المبارك عيد الاعتراف باستقلال الأمة العربية والله ولي التوفيق ﴾ انتهى
 هذا نص خطاب الملك الرسمي بحروفه ، وقد نشرت جريدة القبلة عقبه
 خطاباً ألقاه الدكتور ناجي الأصيل بمسار هذه الخديعة وحسبنا التصريح
 الرسمي من الملك حسين بأن هذا الاستقلال مبني على أساس نهضته أي حماية
 الانكليز لبلاد العرب ووصايتهم على أهلها كما علم من الوثيقة الأولى ولكن
 الناس يغفلون عند القراءة فيظنون أن المراد الاستقلال الحقيقي المطلق من كل قيد
 ولهذا يتمجب بعضهم من تصريحه هو وأولاده وجريدته (القبلة)
 تسمية العراق وشرق الأردن مستقلة فليس معنى الاستقلال عندهم إلا جعل دولة
 الانكليزية أيام ملوكها وأمرائها في البلاد العربية تحت حمايتها إذ يعدون هذه
 البلاد ملكاً لها. فلو سمي عبد الله أو أخوه زيد ملكاً على سورية أي المدن
 الأربع منها - صارت مستقلة عندهم، وصار الانتداب مساعدة ومخالفة في عرفهم

﴿ الوثيقة الرابعة خداع أهل فلسطين ﴾

بيننا أن المعاهدة العربية البريطانية مشتملة على إقرار الانتداب وعهد
 بلغور ضمناً ولكن الملك حسين قد أرسل البرقية الآتية الى أهل فلسطين
 ونشرت في جرائدها والجرائد المصرية وهذا نصها

المنازح ٢٥م ٢٥١ خداع الفلسطينيين وسائر العرب بالمعاهدة ٥١

الى عموم اهالي فلسطين

رغبة في وقوفكم على الحقيقة وضرورة اعلانها للعموم لقد صرحنا في هذا العيد المبارك بمآل معاهدتنا العربية البريطانية المؤسسة على مقرراتنا الاساسية التي يعترف بها صاحب الجلالة البريطانية لنا باستقلال العرب في جزيرتهم وسائر بلادهم ويتميد لنا حشمته الملوكية بالمعاضدة الفعلية لتأسيس الوحدة العامة الشاملة لكل هذه البلاد بما فيها العراق وفلسطين وشرق الاردن وسائر البلاد العربية في جزيرة العرب ما خلا عدن . وهذا من منن الباري علينا وعلى عظمتها بلوفاءهم واعدائنا واقوالنا للعرب رغما عما نسبوني وعظمتها اليه من هضم حقوقهم وكلمهم ونابيه ولا نشك أن هذا العيد المبارك سيعتبر أيضاً عيداً ميمواً لنا باستقلال الامة العربية ولا أحتاج لتحذيركم عن احداث أي شيء يخل بالراحة والسكون بأي صورة كانت لما في ذلك من ضياع الحقوق فانكم المسؤولون عن ذلك وبقاى المعاملات تردكم عقب هذا

حسين

هذه البرقية هي التي حملت حكومة فلسطين الانكليزية الصهيونية على نشر خلاصة المعاهدة التي كان الملك حسين قد كتبها وأراد إقناع أهل فلسطين وسائر العرب بقبولها والاذعان لها ثقة ببيانها هو - كما فعل بمقررات النهضة منذ بدأ بالثورة فكانت جريدته (القبلة) وجريدة الكوكب التي أنشأها الانكليز بمصر وغيرها من الجرائد المستأجرة للانكليز يدعون في العالم أن الامة العربية قد ضمن لها استقلالها وإعادة مجدها بولاها لانكليزة وحلفائها

ولما نشرت خلاصة المعاهدة وعلم أنها مقررة للانتداب لا نافية له بلغ رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني الملك حسين ذلك فاجابه الملك ببرقية هذا نصها «حسنوا الظن» وقاته أن اليقين لا ينفخ بالظن وان تقاميد أهل فلسطين له وهم

٥٢ تفسير الملك حسين للمعاهدة العربية البريطانية النار: ج ١ ص ٢٥

على علم بالحقيقة محال فهم لم يقبلوا برقيته ولا غيرها مما نشر في جريدته الكاذبة الخاطئة من المكابرة وتكذيب حكومة فلسطين وجرائد العالم... بل ألفوا مؤتمراً قرروا فيه عدم الاعتراف بالمعاهدة وبأن ملك الحجاز لا يملك أن يقرر شيئاً في شأن بلادهم افتئاتاً عليهم وبلغوه ذلك هو والدولة البريطانية - ولا نطيل بنشر ما لم ننشر من الوثائق في ذلك لقرب العهد بها، وعلما أنه لا يكابرنا أحد فيها ولقد كان من عجب العقلاء الذي لا ينتهي أن ملكاً ينفرد بوضع نصوص معاهدة سياسية مع أدهى دول الأرض واحذقهن وأدقهن في استعمال الالفاظ القابلة للتأويل ، ثم انه يفسر هذه المعاهدة بخلاف المتبادر من نصها ويخاطب بذلك أهل بلاد واسعة ليحملهم على الرضا باضاعة وطنهم وجمل رقبته وحكمه لغيرهم ، ويخطيء كل من يخالفه في ذلك حتى حكومة فلسطين البريطانية والجرائد الانكليزية - دع العربية وغيرها - ومن شاء فليراجع في ذلك (العدد ٦٩٠ و٦٩٦ من جريدة القبلة . والمشور الرسمي في العدد ٧٠١ الذي يرد به على المصري خاصة . ثم يعلم انه قد ظهر للعالم كله انه هو المخطيء فيما فهمه أو ما نشره مخالفاً لفهمه فيرجع عنه : وجه العجب الذي لم يعرف له نظير أن الملك حسين ان كان قد نشر ما نشر من تفسيره للمعاهدة المخالف لصياها وهو يفهم معنى النص فتلك خيانة توجب عدم الثقة بقوله وجملة وامانته ، وان كان نشره وهو لا يفهم معناه ولم يفهمه اياه نائبه لدى الدولة البريطانية ولا ناظر خارجيته فالمصيبة أعظم اذ هو حجة على أنه ليس أهلاً لعقد المحادثات ولا لتولي الاحكام ولا لنصب المال - اذ يكون معتمده لدى الدولة البريطانية ووزير خارجيته قد خاناه بكتمان معنى المعاهدة حتى حملاه على التصريح بتضمينها لاستقلال جميع البلاد العربية - ما عدا عدنا - وبحمل أهل فلسطين على قبولها ، ثم ظهر الامر وافتضح ، وبقي الرجلان موضع ثقته في أعماله السياسية الدولية! على أن الظاهر المتبادر هو الاول وهو أنه صرح بما صرح به على علم بأنه عبودية للانكليز لا استقلال كما انه اغتبط باحتفال ولده الامير عبدالله باستقلال شرق الاردن ونشر ما قيل فيه مجريته وهو يعلم أنها تحت لوصاية البريطانية والتي لاتنافي الاستقلال عنده بل تقتضيه

طور آخر وتصريح جديد

بعدهذا نشرت جريدته في العدد ٧٣٢ الذي صدر في ١٩ ربيع الاول سنة ١٣٤٢ مقالا ذكرت فيه انه صرح لبعض الحجاج من البلاد العربية المختلفة بما يدل على اعتراف بخطائه فيما صرح به في اول شوال وما كتبه بمعناه لاهل فلسطين وهو كسائر كلامه المتعارض او المتناقض وهذا نصه

« يهمني من جميع البلاد العربية ما يهمني من أمر بيت الله الحرام وقد عرضت على الحكومة البريطانية معاهدة وجدت في بعض موادها ما لم يتفق مع اليهود المقطوعة لي التي تأسست عليها أعمال النهضة فمدلت تلك المعاهدة تمديلا هاما نصبت فيه على استقلال فلسطين استقلالاً مطلقاً يخول للفلسطينيين ادارة بلادهم بأنفسهم واختيارهم طريقة الحكم التي يريدونها وبذلك جعلت وعد بلفور في حكم أنه لم يصدر وتضى عليه بالموت وفوق ذلك فاني طلبت في التعديل أنه بعد عقد المعاهدة يؤمر المندوب السامي بفلسطين أن يصرح — بحضور مندوب من قبلي أمام ممثلي فلسطين — باستقلال الاقطار الفلسطينية استقلالاً تاماً مطلقاً ودخولها صراحة في الوحدة العربية طبقاً للعهد البريطاني المقطوعة لي، وأؤكد لكم أنه اذا لم تقبل الحكومة البريطانية التعديلات التي طلبتها فلا يمكن أن أوقع على المعاهدة بل أرفضها رفضاً باتاً وكونوا على ثقة أنه لا يمكن أن يذهب شبر من أراضي فلسطين وأنا وأولادي أحياء على وجه الارض فاننا نحافظ على أحقر قرية في فلسطين محافظتنا على بيت الله الحرام وزريق في سبيل ذلك آخر نقطة في دماغنا وعلى كل حال فاني بعد انتهاء أمر المعاهدة سأحضر بنفسي الى أطراف تلك البلاد فاذا ورد

جواب لندن على مطالبي بالايجاب أستشيركم في طريقة الحكم التي تريدونها
و اذاورد جوابها بالسلب أستشيركم فيما يجب عمله و اني أسير معكم على ما تنفقون
عليه، وكونوا على ثقة اني أنظر الى أهل فلسطين نظري الى أولادي ولا
أفرق في ذلك بين مسلم و مسيحي و يهودي و وطني و من يرجع من الصهيونيين
عن أطماعه البلقورية، و اني أشهد الله على ذلك وهو حسبي و نعم الوكيل» اه
وسنين غرضه من هذا التصريح عند ذكر نتيجة هذه الوثائق كلها

الجنابة الثانية عداؤه لامراء جزيرة العرب

﴿ و تعريضه الحرمين الشريفين للغزو و القتال ﴾

لوشئنا لا تدينا بوثائق كثيرة من جريدة القبلة ثبتت هذه الجنابة كالمنشورات
الرسمية الصادرة باسم الملك حسين في الطعن بدين أهل نجد و تكفيرهم و زعمه أنه
يجب على ولي أمر المسلمين (يعني نفسه) عقابهم الذي يقتضيه الشرع أي قتالهم
قتال أهل الردة و غير ذلك من التحرش بهم و التصريح بعداوتهم و الاستعداد
لقتالهم و الاعتداء عليهم بالفعل (كاشور ٩ شوال سنة ١٣٣٦ الذي نشر في
عدد ٢٠٢ من جريدة القبلة المؤرخ ٢٤ منه — و المنشور الذي نشرته في غرة
ربيع الاول سنة ١٣٣٧ — و المنشور الذي نشرته في ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٧)
و كالتصريح بغزوه لبلاد عسير بعد وفاة السيد محمد الادريسي بالقوة الحربية
و الفتح الهاشمي و لكننا نستغني عن إيراد النصوص في ذلك من أعداد جريدته
بالتصريح الاخير الذي بين فيه ما كان يكتمه من معنى الوحدة العربية عنده
وهو إخضاع جميع أمراء جزيرة العرب لملكه و ما يراه من تقسيم البلاد و ادارة
حكومتها بالقوة القاهرة، وهو الوثيقة الخامسة

﴿ الوثيقة الخامسة التفسير الرسمي للوحدة العربية ﴾

جاء في صدر العدد ٧٣٧ من جريدة القبلة الذي صدر بمكة المكرمة في
٦ ربيع الآخر سنة ١٣٤٢ (بيان تام من اللجنة التنفيذية لمؤتمر الجزيرة)

المنار: ٢٥/١٠٠٠ اعلان الملك حسين عداوة أمراء العرب ٥٥

بامضاء رئيس لجنتها التنفيذية (محمد بن علوي) جعل عنوانه (هذا بلاغ للناس) وذكر فيه أن اللجنة تشرفت بالمثل بين يدي الملك حسين للوقوف على ما وصلت اليه القضية العربية فصرح لها بأمرأهمها عند تفسيره للوحدة العربية التي ملا الدنيا تنويهاً وانخدع كثير من العرب الذين يصدقون دعايته بأنها هي التي تؤلف بين العرب وتوحد قوتهم — كما انخدعوا بمؤتمر الجزيرة الذي يستخدمه في ذلك ، فتبين الآن من هذا التفسير ان هذه الوحدة عين الفرقة وانه لاغرض له من هذه الدعاية الا إذلال العرب والاستيلاء عليهم بقوة لا جانب الحاميين له ، وطالما بين الناصحون المارفون هذا قولاً وكتابة — ولا سيما المنار — فارتاب في نصيحهم الخادعون والمخدعون وعدوه عداوة شخصية له ، حتى صدقهم الملك حسين نفسه ، وهذا نص تعريجه بحروفه :

« ان نهضتي عند ما أن أوأنا الذي قضت به قدرته جل شأنه قبل خلق العالم وكرتنا بما فيها من موجوداتها قد رسمتها على الاساس الآتي وهو وحدة البلاد العربية واستقلالها بحيث تكون خارجيتها وعسكريتها وسياستها العامة واحدة ، أما داخليتها فالامارات المعروفة بجزيرة العرب تكون على ما كانت عليه قبل الحرب وان كل أمير في أي أمانة من هذه الامارات الموروثة لهم من آباءهم وأجدادهم يستقل بداخلية ضمن الحدود التي كانت عليها إمارته قبل الحرب بشرط أن يرتبط مع المجموع الذي كل من خرج عنه منهم أو شذ بالخروج عن الجامعة العربية يحكم عليه المجموع بمقتضى قوله تعالى : (فقاتلوا التي تبغي حتى نفيء الى أمر الله) . وأما ما كان خارجاً عن حدود تلك الامارات سواء كانت تلك الامارات قائمة بذاتها ضمن حدودها أو طراً عليها الاغتصاب كعسير قبل الحرب وابن رشيد بعد الهدنة فلا بد من عودتهم الى ما كانوا عليه كعودة

٥٦ تصريح الملك حسين بعزمه على إخضاع أمراء العرب المنار: ج ١ م ٢٥
 الامام يحيى الى صنعاء — فيكون أمرها (أي تلك المقاطعات — بما فيها
 الحجاز — الخارجة عن حدود تلك الامارات) منوطاً برأي عموم أهلها
 يعينون رياستها وكيفية تشكيلاتها وادارتها بالشكل الذي يستنبونه
 بشرط المحافظة على الوحدة والارتباط وهي القاعدة التي ذكرتها آنفاً
 (وهنا تبرأ مما هو محسوس ومشهود من تهالكه على طلب الرياسة له
 ولا بنائه ثم قال) :

«وانني أمقت التداخل الاجنبي وسياسة الاغتصاب والاعتداء في
 داخلية الجزيرة مما هو مشهود من اغتصاب بعض الامراء لامارة اخوانه
 فاني أجده من أكبر الفظائم أمام حسياني المذكورة إذ أن النهضة ومؤسساتها
 هي لحفظ حقوق الجميع، وليست لتمييز فريق على فريق
 (الى أن قال بصدده هذا الاعتداء الذي سماه أجنبياً) :

« ولذلك فهذه هي الخطة التي عليها نحيا وعليها نموت وعليها نبعث ان
 شاء الله من الآمنين . لذا فلا بد من إعادة آل رشيد وآل عايض الى
 أمارتهم وحدودهم وقبائلهم التي كانوا عليها ، إعادة كل أمير من أمراء
 الجزيرة الى ما كان عليه قبل الحرب

وأي لثابت (بقدره الله تعالى) على هذا الحس والشعور أمام التجاوزات
 الاجنبية اذا أصر أربابها على مطامعهم الحاضرة المخالفة لمقرراتهم (الصواب
 لمقرراتنا) التي تأسست عليها النهضة والمخالفة لكل عدل حتى لما جاهروا
 به من بعد ومن قبل . هذا الذي أدين الله عليه ولو لم تبق الا ذاتي وحياتي
 لا نفقتها في هذا السبيل لأريد بذلك جزاء ولا شكوراً الا خدمة العرب
 خاصة والاسلام عامة والاعمال بالنيات (ومن يتوكل على الله فهو حسبه) اهـ

هذا نص ألفاظ الملك حسين حتى إننا لم نصحج كلمة « لمقرراتهم التي تأسست عليها النهضة » مع القاطع بأن لفظ لمقرراتهم غلط من المطبعة أو سبق لسان أو قلم منه لأن « مقررات النهضة » له لالا ولتلك الأجانب في عرفة وهم أمراء العربية . ويتلخص هذا التصريح بالأمور الآتية

(١) جعل جميع البلاد العربية (وهو يسمي نفسه ملكها) دولة واحدة تكون سياستها الخارجية وعسكريتها وادارتها العامة واحدة

(٢) تغيير شكل إمارات جزيرة العرب الحاضرة بانتزاع بلاد حائل وعشائر شمر من سلطنة نجد واعادتها الى آل الرشيد — وانتزاع بلاد عسير التي كانت لآل حايض من سلطنة نجد وامارة الادريسي واعادتها اليهم — وانتزاع اقليم الحديدة من الادريسي وجميع ما بيد الامام يحيى مما كان للدولة العثمانية من بلاد اليمن واستشارة أهل هذه البلاد كالحجاز في شكل الادارة التي يجبون ان تكون في بلادهم واختيار رؤسائها في ظل وحدته

(٣) اعطاء امارات الجزيرة الموجودة الموروثة حق الادارة الداخلية بشرط الخضوع لملك العرب العام واتباعه في السياسة الخارجية والعسكرية والادارة العامة

(٤) ان من يأتي الخضوع لما تقدم يمد خارجا عن أمر الله وحدود دينه فيماتل قتالادينيا حتى يرجع الى أمر الله (يعنى امره هو بما ذكر اذ لم يأمر الله بذلك)

(٥) ان هذه الوحدة بهذه الصورة الدينية مبنية على مقررات النهضة المتضمنة لحماية الدولة البريطانية لجميع البلاد العربية

(٦) ان هذه السكيات الخمس عقيدة دينية للملك حسين يدين الله بها فلا يرجع هو ولا أولاده عنها ولولم تبق الأذاته وحياته لا تمقها في سبيل تنفيذها ولا يخفى ان هذا التصريح الرسمي يتضمن جعل هذه الامارات كلها في حالة حرب معه ، فعلى أي قوة يعتمد في هذا ؟ وهل هو مغرور في اتكاله على نجابة « الحسيات البريطانيه » هذه المرة كما الخدع من قبل ومن بعد على ما نقل عنه المغرورون بأقواله ، أم هو على ثقة من انجاز وعدهاله ؟ أم هو متكل على بعض أهل شرق الاردن وسورية وفلسطين الزاحين تحت أوزار الوصاية البريطانية

(المنار: ج١) (٨) (المجلد الخامس والعشرون)

٥٨ انصار الجامعة العربية وانصار الملك حسين المنار: ج ١ م ٢٥

والفرنسية بحيث لا يملكون من أمرهم شيئاً فيملسكوا أن يعطوه قوة حربية يقاتل بها أهل نجد واليمن وتهامة ويخضعونم لوحدته العربية ، أو قوة دينية بمبايعتهم اياه بالخلافة تخضع بها امراء جزيرة العرب الثلاثة لامره وسببه ممتقدين ان تلك المبايعة جعلته امامهم الشرعي؟؟

لقد كان أنصار الملك حسين وأولاده من مأجورين ومغرورين يزعمون انه هو الزعيم الوحيد الذي وجه عنايته للوحدة العربية التي لا رجاء في حياة الامة العربية وحفظ استقلالها بدونها على حين يتقاتل الامام يحيى او السيد الادريسي على حدود بلادهما طمعا في ربح كل من الآخر — ويقا تل السلطان ابن سعود الامير ابن الرشيد فيضم بلاده الي امارته ويعتدي أحيانا على حدود الحجاز (قالوا) فاذا كان الملك حسين هو الساعي الى الاتفاق الذي يجمع كلمة الجميع فيجب على كل عربي مخلص لا مته ان يشد أزره ويجاهد تحت لوائه ويفقر له ما الم أو يلم به من سيئة بازاء هذه الحسنة الكبرى التي هي ام الحسنات، ويؤاخذ اولئك الامراء حتى على الهفوة ، لانها تؤيد أكبر الكبار وهي الفرقة وكان أهل البصيرة من واضعي أساس الجامعة العربية وغيرهم يقولون لهؤلاء إننا كنا ظننا كما ظننتم أن الرجل يريد جمع كلمة العرب على أساس قاعدتنا المعقولة التي أظهر هو وأولاده الموافقة لنا عليها ، وهي تحالف أهل البلاد المستقلة المسلحة على حفظ الاستقلال ، والتعاون على عمران البلاد، وتأليف مجلس تحكيم لحل مسائل الخلاف ، والتوسل بهذه الوحدة الحلفية ، الى الوحدة التامة التي سبقتهم الى مثلها الشعوب القوية. ثم علمنا بالاختيار الدقيق له ، والاطلاع على أسس نهضته، أنه انما يسمى

لقتل الأمة العربية وهدم استقلالها بمساعدة الدولة البريطانية على ضمها الى امبراطوريتها المرة على أن تجعله ملكا على البلاد كلها تحت وصايتها وحمايتها (كما تقدم في الوثائق السابقة) ومن امتناعه المرة بعد المرة عن اجابة مآدعاه اليه مؤسسو الجامعة العربية من عقد التحالف مع أمراء الجزيرة على قاعدتهم التي ذكرت آنفا وكان من أعوانهم لديه على ذلك ولداه عبد الله وفيصل والشواهد والوثائق والدلائل على هذا كثيرة اشرنا الى بعضها في أول الكلام على هذه الجناية، ولم يبق للاستدلال بها حاجة، فقد قطعت جبهة قول كل خطيب * أقر الخصم وارتفع النزاع *

كان الملك حسين في أول العهد بالشورى يظهر لمؤسسي الجامعة العربية ودعاة وحدتها موافقتهم على رأيهم ويرجيء اجابة دعوتهم ويسوف فيها حتى لا يرتابوا فيه ويعرقلوا عمله على حين كان يصرح لمن يعتقد أنهم يخدمونه في اتفاهه مع الانكليز على استعباد الأمة العربية قائلا: من هؤلاء الكلاب حتى اتفق معهم؟ اليوم يوجد في الدنيا ابن سعود وغدا لا يكون في الدنيا ابن سعود، اليوم يوجد في اليمن امام مطاع، في تهامة ادريسي مملك وغدا لا يبقى في البلاد غير ملك واحد وإمام واحد — أو ما هذا مآله كما نقله المنار الصادق مرارا — وكان المأجورون والمغرورون يكابرون وينتقدون، وقد انقطعت اليوم جميع الالسنه الخادعة والمخدوعة التي كانت تكثر اللانظ في تولية الرجل زعامة العرب وتسميته بملك العرب والبلاد العربية، على تلك القاعدة الكاذبة الريائية

وقد صرحت لإحدى جرائد هذا الحزب بخطته في هذه الايام في

٦٥ تصريح جريدة شريفية بسياسة حسين المنار : ج ١ م ٢٥

سياق بث الدعوة لزيارته لأطراف سورية — وهي الجريدة التي يعبر عنها في جريدته (القبلة) بقوله « لسان حال أقوامنا » وهي تصدر في القدس بحاله وما يفيضها عليه ولده الامير عبد الله ومال الدولة البريطانية التي صرح أحد رجالها بأنهم جعلوها « مقطم فلسطين » فقد نشر صاحبها مقالة افتتاحية في العدد ٤٦٥ الذي صدر في ٢١ جمادى الاولى موضوعها (القضية العربية - جزيرة العرب ركنها وقوتها) تكلم فيها على صلابة أهل الجزيرة وقوتهم، وضعف أهل سورية والعراق وسهولة تغلب خصوم القضية العربية عليهم دون أهل الجزيرة

ثم بين أن « في الجزيرة ثلاث قوات يجب إحلالها محلها الاثني بها من رعاية العرب واهتمامهم هي قوة سلطان نجد وقوة أمام اليمن (قال الكاتب) وكل منهما ارنجاعية متأخرة ، وقوة الحجاز وما يتبع الحجاز من البلاد كالعراق والشرق (١) ثم صرح بان الحجاز دون نجد واليمن قوة عسكرية (قال) ولكنه يفوقهما بطشا واستعدادا اذا ألحقنا به الشرق والعراق فمرب سورية والعراق وفلسطين يميلون بمصلحتهم وترتيبهم واخلاقهم وصلتهم لتأييد ملك الحجاز في سعيه وعمله »

ثم ذكر أن الجزيرة صارت بعد خروج الترك منها تحت رحمة الحكومات الثلاث ، وان حكومة نجد توسعت بازاحة امارة ابن الرشيد وحكومة اليمن توسعت في الجنوب حتى حضر موت ، وان حكومة الحجاز

(١) من المعلوم قطعيا أن العراق وشرق الأردن غير تابعين للحجاز في شيء من امر الحكومة فالمراد أنهما تتبعانه في قتال أهل نجد واليمن وتذليلهما وهذا إما يكون اذا أمرت به الحكومة البريطانية فهل جاء وقته عندها ؟

المنار: ج ٢٥ م ٦١ افتضاح سياسة الملك حسين الأجنبية ٦١

واقفة موقف المعارضة لكل منهما ولكنها لا تستطيع أن تعمل شيئاً لحاجتها إلى تكوين الاتحاد العربي من الحجاز والشرق والعراق (قال) « فقي نجد وحدة مكونة وفي اليمن كذلك ، وأما الوحدة الثالثة أو الاتحاد الثالث فلا يزال في دور التكوين ولا يعلم أحد متى يتم وكيف يكون (قال) » والذي نراه هو أن حكومات هذا الاتحاد ستقف موقفاً صعباً أمام حكومتي الجزيرة في اليمن ونجد فلا هي تستطيع التغلب عليهما وإرجاعهما عن مطامعها إلى الحث والصواب ولا يوافقها القبول بما تم لأنه يساعد على اختلال التوازن في الجزيرة وإيجاد عهد حروب ومشاغبات فيها. وكل حكومة عربية (مستقلة) تنشأ في سورية أو العراق ولا تتشكل على دولة من الدول الأوروبية تظل ضعيفة مهددة في حياتها الداخلية ما بقيت نجد في قلق ناتجة على كل ما نسميه نحن نظاماً وبقية اليمن في حالتها الحاضرة» اهـ

هذا بيان صحيح لما يقصده الملك حسين من الوحدة العربية لضرب العرب بالعرب واخضاعهم للاستعمار الأوربي الذي يظل مهدداً في العراق وسورية مادامت نجد واليمن قويتين وهذا سبب تحييد صاحب هذه الجريدة له وهو خادم للأجانب ليس مسلماً فيغار على الحرمين الشريفين ولا من عرق عربي فيغار على العرب وقد خانهم وغشهم رجال من أشهر بيوتاتهم. وإنما الذي نخشاه ان ينخدع بعض أهل بلادنا السورية باسم الوحدة العربية الذي يميلون إليه ويريدون منه غير ما يريد الملك حسين. اما وقد ظهر لهم ما يريدون فلن ينال من احد ذي قيمة منهم تأييداً ولا تفويضاً ولا مبايعة

لسحق قوة العرب « بالاتكال على دولة أجنبية »

لم يبق بعد هذا التصريح الرسمي مجال لحزب مذبذب يخدع الناس بقول الملك حسين باستقلال العرب والوحدة العربية ، بل أصبحت الامة العربية حزبين لا ثالث لهما : حزب الجامعة العربية الذي يسعى للوحدة العربية من طريق عقد التحالف والتأليف بين الامراء باقرار كل منهم في بلاده لوقاية البلاد من المطامع الاستعمارية الغربية والتمهيد للاتحاد الاختياري مع التعاون الودي بين العرب وسائر الشعوب الشرقية ، والحزب الشريف الاستعماري الذي يسعى لا رغام جميع أمراء العرب بالقوة الحربية على التبعية « لملك العرب » بتسليمه أزمة السياسة الخارجية والقوى العسكرية والادارة العامة ، في ظل السيادة والوصاية البريطانية ومن المعلوم بالضرورة لجميع المشتغلين بالسياسة وأولي الإلمام بمجال البلاد العربية أن الملك حسين الذي وضع هذه الخطة من اليوم الاول الذي تصدى فيه لمسألة العربية لا يملك القوة التي يرغم بها أمراء جزيرة العرب عليها وأنه ليس أمامه قوة يعتمد عليها الا قوة الدولة البريطانية وانه لا جل هذا جعل ما يسميه النهضة العربية مبنيا على أساس الخضوع للسيادة والوصاية البريطانية ، فلا جل هذا سميناهذا الحزب « الشريف الاستعماري » ويصح أن يسمى البريطاني أي الذي يسعى من حيث يدري زعماءه ويجهل دهماؤه الى جعل الحجاز وسائر جزيرة العرب كالعراق وفلسطين وشرق الاردن تحت الوصاية البريطانية ، ويتبع ذلك بقاء سائر سورية تحت الوصاية الفرنسية أيضا لاتفاق الدولتين على ذلك وعلى تسميته استقلالا (له بقية)

تحديد سن الزواج بالتشريع بانوحي

صدر في أوائل هذا الشهر قانون مصري حددت فيه سن الزواج للذكور بنمائي عشرة سنة وللإناث بست عشرة سنة ومنع فيها سماع القضاة أية دعوى زوجية تقل فيها سن أحد الزوجين عن هذا الحد مطلقاً أي وإن كانا بالغين رشدين

وقد بنى هذا التشريع على قول فقهاء الحنفية بجواز تخصيص القضاء في الزمان والمكان ونوع الأحكام بفتوى من مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع الأزهر، فاضطرب القطر المصري بهذا القانون أي اضطراب: أنكره جمهور فقهاء الأزهر وما يتبعه من المعاهد الدينية فيما يظهر لنا من كلامهم ومن المقالات التي نشرت في الجرائد، وحسنه وانتصر له الشيخ محمد الحضري بك فرد عليه بعضهم، وقد سألنا كثير من الفضلاء عن رأينا فيه فبيننا لهم أهم ما فيه من المفاسد الراجحة، وما قصد به من المصلحة المرجوحة، وكون الحكومة العثمانية قد سبقت الحكومة المصرية إلى مثل هذا التحديد منذ بضع سنين فوضعت في مشروع قانون سموه (قرار حقوق العائلة في النكاح المدني والطلاق) وصدرت إرادة السلطان محمد رشاد في ٨ المحرم سنة ١٣٣٦ بأن يعمل به على أن يكلف المجلس العمومي (أي المبعوثين والإعيان) جعله قانوناً وذكرت لهم أن ما وضعه العثمانيون خير مما وضعت الحكومة المصرية وأضمن للمصلحة وأبعد عن المفاسد الكثيرة التي يستلزمها القانون

٦٤ أهلية النكاح في القانون العثماني ثم التركي المنار: ج ١ ص ٥

المصري ومنها ما هو محرم بالنص والاجماع ، وذكرت لهم بعض المسائل وضربت لهم الامثال وقد تكرر الاقتراح علي بان أكتب ما أراه في ذلك فرأيت أن أبدأ بما وضعته الحكومة العثمانية وهو ما جاء في اللائحة التي جعلت مقدمة لمشروع القانون المذكور مبينة الاسباب الموجبة له وهذه ترجمته بالعربية:

﴿ أهلية النكاح ﴾

« يرى الامام أبو يوسف والامام محمد رحمهما الله أن الذكور والاناث اذا وصلوا الى الخامسة عشرة من سني حياتهم ولم تظهر عليهم آثار البلوغ يعدون بالغين حكما بناء على الغالب والشائع وتكون عقودهم معتبرة وكذلك الامام مالك والامام الشافعي والامام احمد ورحمهم الله تعالى كلهم رأوا ذلك وقد بنيت المادتان ٩٨٦ و ٩٨٧ من المجلة على قول هؤلاء

« نعم أن الذين يبلغون الخامسة عشرة من سني حياتهم يكونون في الاكثر بالغين ، وقد يوجد فيهم من هم غير بالغين بالفعل ، أي إن قواهم البدنية لم تكمل بعد ، فجعل هؤلاء تابعين للاكثرية ومنحهم حقوقا لا يقدرون على تحملها يستلزم تحميلهم وظائف وواجبات مقابل تلك الحقوق تؤدي في العاقبة الى ضررهم .

واذا علمنا أن الشرع الشريف مع أنه اعتبر الخامسة عشرة غاية البلوغ لم يستعجل في اعطاء الصغير ماله عند بلوغه بل منعه من التصرف فيه الى أن تظهر عليه علامة الرشد والسداد نعلم أنه يتأني في تحميل الصغير حقوقا ووظائف . والنكاح لا يقاس على المال لانه الرابطة تتكون الاسراتي هي أجزاء الجمعية البشرية . وكلما كانت الافراد التي تتألف منها الاسرة تقدر حقوقا وواجبات حق قدرها تكون الاسرة التي تتألف منها قوية ويكون ارتباطها مع الاسر الاخرى صميميا ومتيناً فاعتبار الصغير بالغين حكما لمجرد إكمالهم الخامسة عشرة ومنحهم حق الزواج

يستفاد منه انه لم ينظر الى النكاح بالعناية اللائقة به .
والذي يستدعي مزيد الرحمة في هذه المسألة هو حالة البنات اذ من المعلوم أن
الزوج والزوجة هما مشتركان في تأليف الاسر (البيوت) وادارتها ففي السن التي يكون
الاطفال فيها معذورين باضاعة أوقاتهم باللعب في الازقة تكون البنت في مثلها
مشغولة بأداء وظيفة من أثقل الوظائف في نظر الجمعية البشرية وهي كوها والدة
ومدبرة أمور أسرة . وان صيرورة بنت مسكينة لم يكمل نموها البدني (أما) يضعف
أعصابها الى آخر العمر ويكسبها عللا مختلفة ويكون الولد الذي تلده ضاوبا (ضعيفا
هزيلا) مغلوبا للمزاج العصبي. وذلك من جملة اسباب تدلي العنصر الاسلامي
على أن ابن عباس رضي الله عنهما وتابعيه يقولون إن سن البلوغ هي الثامنة
عشرة كما أن بعض أجلة الفقهاء يذهبون الى أنها الثانية والعشرون بل يوجد بينهم
من يقول إنها الخامسة والعشرون . والامام الاعظم رحمه الله قد اعتمد تمام
الثامنة عشرة نهاية لسن البلوغ في الذكور وتمام السابعة عشرة نهاية لسن البلوغ
في الاناث احتياطاً وتبعاً لابن عباس رضي الله عنهما ، لذلك قبل قول الامام المشار
اليه هذا في النكاح ووضعت المادة الرابعة (١) على هذا الاساس منعا لهذه الاحوال
التي هي من أعظم مصائب مملكتنا . (وهذا نصها)

المادة ٤- يشترط في أهلية النكاح أن يكون الخاطب في سن الثامنة
عشرة فأكثر والمخطوبة في سن السابعة عشرة فأكثر .

وقد قبل قول الامام محمد رضي الله عنه باشتراط رضا الولي في نكاح
المراهقة التي تدعى انها بالغة وتريد أن تزوج نفسها من آخر، وعليق الاذن لها
بالزواج على اجازة الولي، وقوله باعطاء الحاكم حق النظر في تحمل المراهق والمراهقة
الذين يريدان التزوج ويدعيان أنهما بالغان أو عدم تحملهما للزواج، كما قرر ذلك
(١) المنار : رأينا أن نذكر المواد المتعلقة بموضوعنا عند ذكرها في أثناء هذه

المقدمة لتفهم مقرونة بالمذرك الفقهية المستندة اليها

(المجلد الخامس والعشرون)

(٩)

(المنار : ج ١)

جميع الأئمة رضوان الله عليهم، و بنيت المادتان الخامسة والسادسة على هذا الاساس (وهذا نصهما)

المادة ٥ - اذا ادعى المراهق الذي لم يتم الثامنة عشرة من عمره البلوغ فلا حاكم أن يأذن له بالزواج اذا كانت هيأته محتملة .

المادة ٦ - اذا ادعت المراهقة التي لم تتم السابعة عشرة من عمرها البلوغ فلا حاكم الشرعي أن يأذن لها بالزواج اذا كانت هيأتها أيضا محتملة ووليها اذن بذلك .

تزويج الصغير والصغيرة

ان الائمة الاربعة رضوان الله عليهم أجاز والاولي تزويج الصغير والصغيرة ولذلك كانت المعاملة حتى الآن جارية على هذا الوجه لكن تبدل الاحوال في زماننا قد اقتضى العمل بأصول أخرى في هذا الباب

إن أول وظيفة تترتب على الابوين في كل زمان وخاصة هذا الزمان الذي اشتد فيه التنارع في شؤون الحياة هي تعليمهم وتربيتهم وايصالهم الى حالة تكفل لهم الظفر في معترك الحياة وتمكينهم من تأليف أسرة منتظمة ولكن الآباء عندنا في الغالب يهملون أمر تعليم أولادهم وتربيتهم ويخطبون لهم الزوجات وهم في المهد بقصد أن يسروا بهم أو يكسبهم ميراثا وفي النتيجة يزوج اولئك النساء قبل ان يروا شيئا من الدنيا وتكون اعراسهم أساس مصائبهم الآتية

إن أكثر البيوت التي يؤتمرها أمثال هؤلاء الأولاد الذين لم يدرسوا في مدرسة ولا تعلموا كلمة واحدة من أمور دينهم فضلا عن عدم تعلمهم قراءة لغتهم وكتابتها يحكم عليها بالتفرق من أول شهور الزفاف كالجنين الذي يولد ميتا . وهذا احد الاسباب في وهن أساس البيوت عندنا، ولا يعرف مقدار الدعاوي المتولدة من مثل هذه الانكحة الا بالنظر في سجلات المحاكم الشرعية والرجوع

الى أبواب الكتب الفقهية وفصولها المتعلقة بتزويج الاب والجد صغيرهما وتزويج غير الاب والجد من الاولياء الصغير، وما اعطي للصغير والصغيرة من حق الخيار عند البلوغ اذا كان المزوج غير الاب والجد .

على ان ابن شبرمة وابا بكر الاصم رحمهما الله يقولان بأن الولاية على الصغير مبنية على منافعهم، وفي الاحوال التي لا يحتاج فيها اليها كقبول التبرعات مثلالا يكون لاحد فيها حق الولاية عليهم . وتزويجهم ليس فيه من فائدة لا طبعاً ولا شرعاً نظراً لعدم احتياجهم اليه ، لذلك لا يجوز تزويجهم قبل البلوغ من قبل احد البنت . وقالوا ان النكاح ليس بشيء مؤقت بل هو عقد يدوم مادامت الحياة فاذا جعل النكاح الذي يعتمده اولياء الصغار نافذا عليهم فان آثاره وأحكامه تستمر بعد بلوغهم أيضاً في حين أنه لا يجوز لاحد أن يقوم بعمل يسلب منهم حرية التصرف بعد البلوغ . وحيث إن التجارب المؤلمة المستمرة منذ عصور قديمت قول الاماميين المشار اليهما فتد قبل رأيهما في هذه المسألة ووضعت المادة السابعة على هذا الوجه (وهذا نصها)

المادة ٧ - لا يجوز لاحد أن يزوج الصغير الذي لم يتم الثانية

عشرة من عمره ولا الصغيرة التي لم تتم التاسعة من عمرها

تزوج الكبيرة نفسها

إن الكبيرة قادرة على تزويج نفسها بناء على المذهب المختار وإنما للولي حق الاعتراض في أحوال محدودة . على أن إزالة أمثال تلك العوارض قبل النكاح أولى من فسخه بعد تكوين الأسرة باعتراض الولي وأوفق لمصلحة الطرفين . وفي المذهب المالكي أن الكبيرة اذا رفعت أمرها الى الحاكم تطلب تزويج نفسها من آخر فليبه أن يتعرف حالها من الجيران ، واذا كان وليها موجوداً يأخذ رأيه في ذلك ، فاذا رأى أن الاعتراضات التي يوردها الولي غير واردة يعين وكيلها لتزويج تلك البنت . وفي الحقيقة أن اخبار الولي واستطلاع رأيه على هذه الصورة

٦٨ ماوضعتة الحكومة المصرية في تحديد سن الزواج المنار: ج ٢٥٣١

يدفع المحذور المذكور، وثلك استحسن إخبار الولي عند مراجعة الكبير الحاكم لاجل الاذن ووضع المادة الثامنة على هذا الاساس (وهذا نصها)

المادة ٨ — اذا راجعت الكبيرة التي لم تم السابعة عشرة الحاكم بقصد الزواج بشخص يخبر الحاكم وليها بذلك فاذا لم يعترض الولي أو كان اعترضه غير وارد يأذن لها بالزواج .

(المنار) هذه ماقررتة الحكومة العثمانية في المسألة كما تقدم في فأنحة هذا البحث ، وورد في الصحف أن حكومة أنقرة التركية عادت الى البحث في هذا القانون وأبقت المواد التي ذكرناها على ما كانت عليه

وأما الحكومة المصرية فقد أصدرت ثلاث مواد قانونية حددت فيها سن الزواج بمثل الباعث الذي بعث الحكومة العثمانية الى تحديدها ولكنها زادت على ذلك منع سماع أي دعوى تتعلق بالزوجية إذا كانت سن الزوجين دون ما حددته الا بأمر خاص من الملك فكان هذا مثار القيل والقال والانكار من رجال الشرع كما تقدم ، وها نحن أولاء ننشر نص هذه المواد ونص المذكرة التي وضعها بعض رجال المحاكم الشرعية في مدركها الشرعي ووافق عليه مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع الأزهر . ثم نقفي على ذلك بما ينبغي بيانه في الموضوع :

﴿ نص قانون الزواج (رقم ٥٦) ﴾

الذي وضعتة الحكومة المصرية

المادة الاولى — يضاف على المادة ١٠١ من القانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠

فقرة رابعة نصها :

« ولا تسمع دعوى الزوجية اذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة

سنة وسن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة وقت العقد الا بأمرنا »

المادة الثانية — يضاف على المادة ٣٦٦ من القانون سالف الذكر فقرة ثانية نصها :

« ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند الى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانين عشرة سنة وقت العقد »

المادة الثالثة - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويسري العمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (*)

﴿ صورة المذكرة الملحقة بهذا القانون ﴾

مما اتفقت عليه كلمة علماء الفقه الاسلامي أن الصغير والصغيرة غير العاقلين اذا باشرا عقد الزواج فالعقد باطل لا يقبل الاجازة لا من وليهما ولا منهما بعد البلوغ . وهذا من بديهيات التشريع لان أي عقد سواء أ كان عقد زواج أم غيره يعتمد فهم المقصود منه فما لم يكن متوليه من أهل الفهم فهو عمل لغو وعبث كذلك مما اتفقت عليه علماء الحنفية أنه بعد بلوغ الصغير والصغيرة ليس لاحد ولاية اجبار عليهما في عقد الزواج لان البلوغ آية الرشد واستكمال العقل وقد كانت الولاية عليهما لضرورة قصورهما عن الاهتداء الى الصالح في شؤونهما وبالبلوغ زال هذا القصور فيزول ما كان لضرورته

وقد اختلف علماء الفقه الاسلامي في صحة عقدهما اذا بلغا سن التمييز قبل أن يبلغا الحلم فمنهم من يرى صحة العقد موقوفا نفاذه على اجازة الولي ومنهم من يرى بطلانه وعدم توقيفه كما اذا عقدا غير مميزين . وقال بالاول علماء الحنفية وقال بالثاني علماء الشافعية

واختلفوا أيضا في صحة تولي الولي عقد زواجهما جبرا عليهما قبل البلوغ فمنهم من قال بصحته وعم في الولي الذي له هذا الحق فجعله العاصب بترتيب الارث بل زاد بعضهم باقي الاقارب ومنهم من قصره على الاب والجد ومنهم من قصره على الاب فقط . وبعضهم قال بعدم صحة تولي العقد جبرا عليهما من أي شخص كان مستدلا بقوله تعالى (وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح)

(*) نشر في عدد ١٢٣ منها الذي صدر في ١٩ جمادى الاولى (٢٧ ديسمبر)

فجعل حد بلوغ النكاح هو ما به يصلح لتولي شؤون أمواله وهو ما اذا وصل الى سن البلوغ رشيداً— وبقوله صلى الله عليه وسلم « لا تنكح اليتيمة حتى تستأمر » واليتيمة هي القاصرة عن درجة البلوغ بدليل قوله عليه الصلاة والسلام « لا يتم بعد الحلم » فقد نهى صلى الله عليه وسلم عن نكاح اليتيمة ومد النهي الى استثمارها ولا تصالح لان تستأمر الا بعد البلوغ فكأنه قال حتى تبلغ وللبلوغ امارات كثيرة أضبطها السن وأقصى الاقوال في تقديره أنه سن ثماني عشرة سنة وقد أخذ بهذا القول في الولاية المالية ولذا حددت سن الرشد فيه ببلوغ السن المذكورة

من هذا يعلم أن لبعض علماء الشريعة الاسلامية قولاً بأنه لا ولاية اجبار على الصغير والصغيرة لاحد في عقد الزواج وأن سن البلوغ أقصاه ثماني عشرة سنة ومن حيث إن عقد الزواج له من الاهمية في الحاملة الاجتماعية منزلة عظمى من جهة سعادة المعيشة المنزلية أو شقاؤها والعناية بالنسل أو اهماله وقد تطورت الحالة المتبعة بحيث أصبحت تتطلب المعيشة المنزلية استعداداً كبيراً لحسن القيام بها ولا يستأهل لزوج والزوجة لذلك غالباً قبل سن الرشد المالي فمن المصلحة الواضحة منع الزواج قبله لانه اذا كان لا يباح لهما قبل بلوغ سن الرشد المالي أن يتصرفا فيما قيمته دراهم معدودة مع أن الضرر المنظور محدود وغير ملازم للحياة فلأن لا يباح لهما التصرف في أنفسهما بعقد الزواج وآثاره ان خيراً وإن شراً قد لا تزول طول حياتهما أولى وأوجه

كذلك لما كان عقد الزواج يرجع الامر فيه أولاً الى الزوجين وهما اللذان يتأثران بنتائج مباشرة فلما أن يكونا به سعيدين وإما أن يكونا به شقيين فان الواجب أن يكون الخيار اليهما فيه وتراعى ارادتهما قبل كل ارادة وليس لارادة غيرهما الا حق النصح والمشورة بحيث لا تهوقانها عما يريان المصلحة لهما فيه وكان من اللازم أن يناط سن الزواج بسن الرشد المالي بالنسبة لكل من الزوجين ولكن لما كانت بنية الانثى تستحكم وتقوى قبل استحكام بنية الصبي

وما يلزم لتأهل البنت لمعيشة الزوجية يتدارك في زمن أقل مما يلزم للصبي، كان من المناسب أن يناط سن زواج الاثني ببلوغ ست عشرة سنة والصبي ببلوغ ثماني عشرة سنة هذا الى أن المنصوص عليه شرعا ان لولي الامر ولاية تخصيص القضاء بالزمان والمكان والحادثة فله أن يولي القضاء في زمن معين دون غيره وفي مكان معين دون غيره وفي نوع من المسائل دون غيرها حتى لو قضى القاضي فيما لم يوكل أمره اليه كان قضاؤه باطلا . وله أيضا أن يأمر بسماع الدعوى فيما منع سماعها فيه وقد تدعو الضرورة الى ذلك

ومن حيث أن المصلحة واضحة فيما ذكر لما بيناه فلا مانع شرعا من أن يضاف على المادة ١٠١ من القانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ فقرة رابعة نصها :

« ولا تسمع دعوى الزوجية اذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة وسن الزوج تقل عن ثماني عشرة سنة وقت العقد الا بأمر منا »

ويضاف على المادة ٣٦٩ من القانون سالف الذكر فقرة ثانية نصها :

« ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند الى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثماني عشرة سنة وقت العقد » ومرفق بهذا مشروع التعديل المنوه عنه

عبد السلام علي طه حبيب عبد المجيد سليم

مفتش المحاكم نائب محكمة بني سويف نائب محكمة مصر

الشرعية الشرعية الشرعية

أوافق على أن مذهب الحنفية لا يمنع من ذلك لما نص عليه من أن القضاء

يتخصص بالزمان والمكان والحادثة

عبد الرحمن قراءة
مفتي الديار المصرية

اطلعت على بعض كتب الحنفية فرأيت فيها أن لولي الامر تخصيص القضاء

بالزمان والمكان والحادثة

محمد أبو الفضل

شيخ الجامع الأزهر

(أطلب النقد في الجزء الآتي)

منشور في المهور

من المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى (في القدس)

الى حضرات القضاة والمفتين والخطباء والمدرسين ومأذوني عقود الانكحة
والمسلمين عامة في فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

(ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل
بينكم مودة ورحمة)

لما كان بقاء هذا العالم متوقفا على التناسل بالزواج الشرعي الذي تتكون منه
الاسرة والامم ، وتنقوى بفضلها أواصر المودة والقربى بين الناس ، وكانت الامم
التي لا تستن بسنته ، ولا تسير على منهاجه قليلة النسل ، معرضة لخطر الانحطاط
والاضمحلال ، كان من أقدس الواجبات تسهيل الزواج وتقریب سبله على الطالبين
ورفع الموانع التي تحول دونه أو تقلل منه .

ولسنا نفيض في فوائد الزواج ، فقد أقره الشرع والعقل والطبع ، واجتمع
فيه من الفضائل ما لم يجتمع في غيره من أحكام الشرع . قال بعض الفقهاء « ليس
لنا عبادة شرعت من مهد آدم الى الان ثم تستمر الا النكاح والايمان » وجاء
في الحديث الشريف « لارهبانية في الاسلام — وأنزوج النساء فمن رغب عن سنتي
فليس مني »

وفي الزواج صون الزوجين عن الفاحشة ، وحفظ لها من الرزوح تحت
اعباء نفقات المعيشة الطائلة ، بما يرزقهما الله من الذرية الصالحة
ولم تشأ حكمة الشارع ان تجعل هذا الامر الخطير صعب المنال لا يستطيعه
الا اولو القوة واليسار من الناس ، بل مهدت لمن يرغب فيه كل سبيل ، وجعلته

بحيث يستطيعه كل من الاغنياء والفقراء، اذ انها لم تشترط فيه سوى الكفاءة ورضاء الطرفين ، وكلمتين خفيقتين على اللسان يتبادلها الزوجان (١) من ايجاب وقبول ، وقدرت له شيئاً يسيراً سمته مهراً، وجعات أقله عشرة دراهم فضة معجلة أو مؤجلة ، واجتازته بلا تسمية شيء تسهيلاتاً على الطالبين ، وتيسيراً للراغبين . فقد جاء في صحيح البخاري انه عليه الصلاة والسلام قال لمن يريد الزواج ولا يجد ما ينفق « التمس ولو خاتماً من حديد » وقال لآخر « زوجتكها بما معك من القرآن » وقال بعض الأئمة « ان ما يجوز أن يكون ثمناً في البيع يجوز ان يكون مهراً » . والاغراق في المهر مكروه بدليل ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من يمن المرأة تسهيل أمرها، وقللة صداقها » (٢) وقال عروة وأنا أقول من عندني: ومن شوها تسهيل أمرها، وكثرة صداقها . وقالت أيضاً رضي الله عنها أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ادخل امرأة علي زوجها قبل أن يعطيها شيئاً (٣) وفي صحيح ابن ماجه : انه عليه السلام تزوج عائشة رضي الله عنها على متاع بيت قيمته خمسون درهماً وانه أولم على صفية بسويق وتمر . وعن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما قالتا : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نجهز فاطمة حتى ندخلها على علي فعمدنا الى البيت ففرشناه تراباً ليناً من أعراض البطحاء ثم حشونا مرفقتين ليفاً فنفسناه بأبديننا ثم أطعمنا تمرأ وزبيباً وسقينا ماء عذباء وعمدنا الى عود فعرضناه في جانب البيت

(١) المنار: أي بأنفسهما أو بالنيابة فذهب ابي حنيفة جواز تولي المرأة تزويج نفسها. وجمهور السلف والخلف ان الولي هو الذي يزوج المرأة ومن لا ولي لها يزوجه السلطان أو نائبه ولا تتولى هي العقد بنفسها وفي المسألة تفصيل آخر (٢) : الحديث رواه احمد والحاكم والبيهقي بلفظ « ان من يمن المرأة تيسير خطبتها وتيسير صداقها وتيسير رحمتها » (٣) رواه ابو داود وابن ماجه وقال ابو داود على سكوتة عنه كالمندري ان خيشمة — راويه عن عائشة — لم يسمع من عائشة . ومن رجال سنده شريك وفيه مقال . ومعناه متفق عليه وهو جواز الدخول قبل اعطاء شيء من المهر اذا رضيت المرأة ولها ان تمتنع حتى تأخذ المعجل منه

٧٤ . أصر الدولة العثمانية بتقليل المهور المنار : ج ١ م ٢٥

ليلقي عليه الثوب ويلقى عليه السقاء فإرأينا عرساً أحسن من عرس قاطمة رضي الله عنها
وقال عمر رضي الله عنه لا تغالوا في صدق النساء فإنه لو كانت مكرمة في الدنيا

أو تقوى عند الله كان أولاً كم واحقكم بها محمد صلى الله عليه وسلم
ولم يزل أمر الزواج من السهولة على ما وصفنا إلى أن تبدلت الحال فأفرط
الناس في المهور ، وغالوا في النفقات ، ووقعوا في الاسراف الممقوت ، والتبذير
المنهي عنه ، فقلل الزواج والنسل ، وكثر الفجور والفحش ، وفسدت الاخلاق ،
وهنت الاجسام ، وضعفت العقول ، إلى غير ذلك مما يسبب انحطاط الامة وتدهورها
في هاربة الشقاء والبؤس والعياذ بالله

وقد لفت هذا الامر نظر الحكومة العثمانية في الماضي ، ففكرت في سوء
عاقبة هذا الاسراف في المهر والجهاز وتوابعه ، والولائم المنخذة فيه ، واهتمت له
اهتماماً لا تقا به ، فبينت محاذيره وما ينجم عن توالي محنه وتتابع نكباته ، ورأت ان
اجتثاث جذور هذه العادة من بلادها أعظم واجب يكون فيه الخير ، فأصدرت
الاعلان المنشور في الجزء الاول من الدستور « صحيفة ٤٩٤ » ذكرت فيه
ما حاق بالناس من شر الاسراف والتبذير في المهور ، والولائم المتخذة في الاعراس
وحرمان الكثيرين رجالاً ونساء بسبب ذلك من الزواج ، وبقاء من تزوج
منهم رازحاً تحت اعباء الديون ، واضطرار المحرومين منه إلى الوقوع في الجنايات
البسيمة ، وزجهم في أعماق السجون ، وارتكاب الفتيات عار الفرار ، وغيره
مما مرق حجاب صونهن وعفافهن ، وجر الولايات على عائلاتهم ، وادام الامراض
الفتاكة فيهم ، ورمى الامة بالانقص في النفوس والثمرات — إلى آخر ما جاء فيه
وقد قسمت الناس أربعة أقسام قدرت للفريق الاول « ١٠٠٠ » قرش
والثاني « ٥٠٠ » قرش والثالث « ١٠٠ » ولم تقدر للرابع شيئاً . واسهبت في
بيان وتحديد ما يجب اتخاذه من الاطعمة والاكسية وغيرها ، وقضت على كل من
لم يأتمر بأحكام هذا الاعلان بالعقاب الزاجر ، والجزاء العادل . ولم يشغلها مادهم
من الحروب الاخيرة عن هذا الامر ، بل ظلت مثابرة في عملها ، وتنفيذ رغبتها ،
وصنت من عهد قريب قانوناً آخر منعت فيه التبذير والاسراف في الزواج

وتوابعه لاعمار بلادها ، وتكثير النسل واعداد الرجال ، وقسمت فيه الناس
ثلاثة أقسام، وأمرت بأن لا يزيد الفريق الاول في المهر على «٥٠٠٠» قرش والثاني
على «٢٥٠٠» قرش والثالث على «٥٠٠» قرش، ومنعت كل ما فيه اتلاف الاموال،
وتفسير أمر الزواج- الى آخر ما جاء فيه من المنافع الحيوية المادية والمعنوية
ولما رأى المجلس الاسلامي الاعلى تفاقم هذا الامر وعدم وقوفه عند حد ،
وتحقق انه ان دام انهماك هؤلاء المبذرين الذين كانوا اخوان الشياطين في
جر الولايات على أفراد الامة مما يبتدعونه ويتفننون به من بذل المهور الطائفة ،
وتوطيد دعائم هذه البدع السيئة ، ابتغاء الفخر الكاذب ، والزهو الباطل ،
تضمحل الامة وتسقط في أدنى دركات الانحطاط والشقاء . لذلك عقد النية على
تطبيق أحكام ذلك الاعلان ، فقرر تبليغ القضاة والمقتنين الكرام وماذوني النكاح
بأن يطلعوا على ذلك المنشور والقانون المسذكور ويتبعوا أحسن ما جاء فيهما
جهد المستطاع ، و بالصورة الممكنة ، وان يشكل في البلاد لجان من مفتيها
وقاضيها وأهل الدين والزعامة فيها، لتكليف المدرسين والوعاظ والخطباء وأهل
الفضل حمل الناس على ما ذكر من الاعتدال في المهر ، والبعد عن الاسراف ،
وارشادهم الى تسهيل أمر الزواج ، وتخفيض المهور ، و بيان المنافع المتحققة من
ذلك ، وتعداد المضار والمفاسد الناجمة من عكسه ، الى آخر ما يفتحه الله عليهم
بما يسهل اتباع هذه السنة الحسنة والخير الاتم

والمجلس الاسلامي برجو من الامة كلها ان تنظر في هذه القضية بعين الاعتبار التدبر ،
وان تعمل على قمع مثل هذه البدع الممقوتة والمضرة في الدنيا والآخرة وان تسعى الى
الاصلاح ما استطاعت الى ذلك سبيلا، ووفقنا الله لاتباع أوامره واجتناب نواهيه ،
وهدانا الله الى الصراط المستقيم (رئيس المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى)

محمد أمين الحسيني

(المنار) ج ١ ص ٢٥ هذا المنشور في المطبعة منذ أشهر واضطررنا الى تأخير نشره

﴿ تقريظ المطبوعات الجديدة ﴾

(أساس البلاغة) لعلامة اللغة الشهير ، وامام البلاغة النحرير (محمود الزحشيري) أشهر من نار على علم ، ما زال العلماء يقتبسون من نوره منذ ظهر الى اليوم . وقد طبع في مصر مرتين طبعا غفلا من الضبط غير معتنى بتصحيحه ثم طبعته اخيرا ادارة دار الكتب المصرية بمطبعتها التي هي القسم الادبي من المطبعة الاميرية الشهيرة على ورق جيد بحروفها الجديدة الجميلة الخاصة بها - وعفي بتصحيحه وضبط ما يخفى ضبطه على الدهاء بالشكل لجنة التصحيح فيها المؤلفات من أهل العلم والأدب ، مستعينين على ذلك بنسخة علامة اللغة الاوحد في هذا العصر الشيخ محمد محمود الشنقيطي رحمه الله تعالى ، ووجدت نسخة القماش تجليداً حسناً ،

سر أهل العلم والأدب وطلاب اللغة بهذه الطبعة الجميلة المتقنة وتقبلوها بقبول حسن وقرظها أصحاب الجرائد والمجلات وأثنوا عليها ورغبوا فيها ، ولكنهم لم يبينوا موضوع الكتاب كما يجب الا من نقل ما قاله المصنف في خطبته ، وجملة اكثرهم من معاجم اللغة التي الفت لبيان معاني مفرداتها ، وظن بعضهم أن مزيتها الوحيدة التفرقة بين الحقيقي والمجازي منها ، والصواب أن الكتاب قد وضم لبيان الاستعمال الفصيح والاسلوب البليغ فيها ، وتصريف القول في أساليبها ومناحيها . ومنه الحقيقة والمجاز والكناية ، وهو قما يفسر غريباً ، أو يشرح شاهداً ، لأنه كتب للخواص من أهل العلم والأدب في عصر المؤلف رحمه الله تعالى أواخر القرن الخامس وأوائل السادس على ان هذه اللغة كانت قد دخلت في طور الضعف والتدلي وان كثرت التصنيف في فنونها ، وما زالت تتدلي حتى صار يندر أن يوجد أحد من المشتغلين بها يفهم معاني صفحة واحدة من صفحات الاساس أو ما دون الصفحة من غير مراجعة معاجم اللغة للوقوف على معاني كثير من مفرداتها - فقل الانتفاع بالكتاب في زماننا لعسر المراجعة والاسيا عند الحاجة للاستعمال ، لهذا كنت قد سميت الى طبعه ، واقترحت أن يفسر غريبه مع ضبطه ، وأن يزداد على مواده ما تشتد الحاجة اليه من طرق الاستعمال التي تكثر في (لسان العرب) - وكذا (المصباح المنير) على اختصاره وخصوصيته . وكنت قبل ذلك بعشرين سنة أمني نفسي

بأن أجد سعة من الوقت أقوم فيه بهذا العمل وكانت الشواغل المانعة منه تزداد سنة بعد أخرى

يخيل الي ان الذين يتوخون الانتفاع بهذا الكتاب فيما وضع له قليلون، وأنهم قلما يمدون فئة الكتاب المتأقين، والادباء النقادين، وهو جدير بأن يوضع بين يدي كل منشيء ومؤلف ومصصح ومرسل بهذه اللغة وكل طالب من طلاب الآداب العربية، يرجع اليه كل منهم فيما يشبه لديهم، ويتشابه عليهم، من اساليب الاستعمال، وتعدية الافعال، ويأخذون عنه صوغ الجمل وأساليبها. ووضع المفردات في مواضعها اللائقة بها، فهو الاستاذ المرشد الى هذه المقاصد كلها، وما أشد حاجة معلمي هذه اللغة ومتعلميها اليها

فثنى على ادارة دار الكتب المصرية الكبرى ونشكر لها عنايتها بطبعه هذا الطبع الجميل، وضبطه هذا الضبط الدقيق، فالناظر فيه لا يكاد يقف طرفه عند كلمة خفية، وقلما يعثر ذهنه بغلطة لغوية، كما ظهر لي مما راجعته فيه صراحة اباحت لي ان اقول « قلما » وقد يكون ما عثرت به وهو قليل، مما يحتمل الصحة او التأويل، واول كلمة عثرت بها في الجزء الاول قوله في اواخر خطبة الكتاب « وحظي برس من علم البيان » ضبطت كلمة رس في الطبعين السابقين بالسين المهملة، وفي الطبعة الجديدة بالمعجمة من رش الماء والمطر، ولا أدري اهي من خطأ المطبعة سها عنها المصححون ام ضبطت بالمعجمة في نسخة الشنقيطي فاخثاروها تبعاله وعهدي بهم غير مقلدين؟ والمتبار ان المعنى بالمهملة اظهر بل هو المناسب للمقام ولا المعجمة التي قبل هذه؟ - الرس بالمهملة والدر ومناها واحد كما صرح به في هذا الكتاب نفسه فقوله « واصاب ذروا من علم المعاني، وحظي برس من علم البيان » لا يختلف فيه معنى الجملة الاولى عن الثانية، ولا يظهر فيه معنى الرش (بالمعجمة)، ولو تكلف له وجه لم يجز ترجيحه على الرس

ومما يصح ذكره في هذا المقام ترجيح ضبط على آخر صحيح اغير صريح يظهر للتقاريء على ما تكرر في الكتاب من الجمع بين ضبطين في كثير من الالفاظ. ومما رايت من ذلك في اثناء كتابتي لهذا التقريظ - وسبق له امثال كلمة « خطف » ضبطت بفتح الطاء في الماضي وكسرها في المضارع من باب ضرب، وهي لغة في هذا الفعل، وفيه لغة اخرى الكسر في الماضي والفتح

في المضارع من باب علم بعلم، وهي ما يسمعه الناس من حفاظ القرآن ويقرؤنه في المصاحف من قوله تعالى في سورة الصافات (الا من خطف الخطفة) وقوله في سورة الحج (فتخطفه الطير) وانما ذكرت هذا لتنبية من يراجع الكتاب لعدم اتخاذ ضبطه للكلمة حجة على تخطئة ضبط غيره من غير مراجعته ، وثمن الجزئين معا مجلدين بالقماش خمسون قرشا صحيحا وهو ثمن بخس تجاه جودة الورق وجودة الطبع ، ما كان يرضى به احد يطبع الكتاب لاجل الاتجار به والربح منه ، وادارة المكتبة المصرية الرسمية انما تنبغى نشر العلم ، لا طلب الربح .

﴿ الذخيرة الاسلامية ﴾ « مجلة دينية ادبية تصدر كل شهر مرة - المنشؤها احمد بن محمد السركيتي الانصاري السوداني » تصدر في « ويلتفريدني جافا » من جزائر جافا (اوجاوه) الهولندية وقيمة الاشتراك فيها عن سنة في تلك الجزائر عشر روبيات وجنيه انكليزي ذهبي في غيرها

وصلت اليانا الاجزاء الاولى من هذه المجلة في هذا الشهر - جمادى الاولى - (١) فنظرنا في فاتحة الجزء الاول منها فاذا هي تنبئنا انها اخت لمجلتنا في خطتها الدينية، اذ ذكر اخونا القاضل منشئها ان الغرض منها بيان محاسن الدين، وشرح ما قد يشكك على ضملاء طلبة العلم ، وما قد يشتبه على من ليس له وقوف على حقائق الاسلام ، وما قد يفض على الكثير من اسرار التنزيل ، مع تنبيه الغافل ، وتنشيط العامل ، واصلاح الفاسد ، وسلوك خطة التيسير والتبشير ، ومنه بيان الاحاديث المكذوبة والواهية المنشورة على السنن العوام وكتب القصص والمتصوفة، وردشه المماندين، وبيان محاسن الاسلام، وملاءمته لكل زمان ومكان ، وحث المسلمين على الاخذ بأسباب الارتقاء ليكونوا حجة للاسلام ولا يكونوا حجة عليه كما هو شأنهم الغالب اليوم

وكل هذه المقاصد من بعض موضوعات المنار ، التي يحتاج اليها في تلك البلاد الجاوية التي قل فيها العلم ، وعم الجهل ، وكثير الدجالون من المسلمين ، والمهاجمون للاسلام من دعاة النصرانية ، فعسى أن توفق لاتقان صملها ، ويوفق المساهون للانتفاع بها ، ومن وسائل ذلك العمل بقوله تعالى (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن) الآية

« ١ » كتب جل هذا الجزء في هذا الشهر ثم اضطررنا الى تاخيره الى ما بعده، وأخيرا بعض ما كتب وجمع له

المنار : ج ١ ص ٢٥٣ ملك الحجاز في اطراف سورية ٧٩

ملك الحجاز في اطراف سورية

كثير أساؤل الناس عن سبب زيارة ملك الحجاز لأطراف سورية في هذا الشتاء الشديد العواصف والبرد والثلج والبرد، والذي نراه استنتاجاً مما تقدمه وواطئنا عليه كل من ذكرناه له من الباحثين في سياسة البلاد العربية وغيرهم هو ما نجمه بالجمال الآتية

(١) ان مقتضى ما سماه السيد حسين بن علي «مقررات النهضة» التي هي اساس ثورته وحره للدولة العثمانية مع الحلفاء هي أن تؤسس له الدولة البريطانية بقوتها وتحت حمايتها مملكة عربية تشمل جزيرة العرب وسورية كلها والعراق الا ما استثنى . ولكنه قضت وطرها منه ولم يقض وطره منها فظل يلح عليها بذلك من جهته والفلسطينيون يؤلفون الوفود ويرسلونها الى لندن للسعي لالغاء عهد بلفور وتأليف حكومة عربية في فلسطين ، يحتج كل منهما بمقررات النهضة المذكورة (٢) حاولت الحكومة البريطانية إسكات السيد حسين والفلسطينيين بشيء يرضيهما مظهره الى أن بزول هذا الاضطراب السياسي والمالي وتستقر سلطتها العسكرية في البلاد العربية التي جعلتها تحت انتدابها من حدود مصر الى شط العرب وخليج فارس فلم توفق لذلك فان المعاهدة الاخيرة التي حملها اليه ناهي الاصيل فطار بها فرحاً وجعل يوم اعلانها عيداً للامة العربية بأسرها، قدر فضها الفلسطينيون ، انكروها ولم يقدر على اقناعهم بها ولولا ماله من اليد البيضاء عند بعض زعمائهم وما يعلمه من حرص الانكليز على ارضائهم بشكل من أشكال الادارة مع بقاء الانتداب وعهد بلفور لا تقطعت الصلة بينه وبينهم بأيديهم أو بيده هو ، ولكن ما ذكر الجأه الى الامساك عن التوقيع النهائي على المعاهدة او يرضى اهل فلسطين بها فأعرضت عنه الحكومة البريطانية ففهم أنها تعتقد أنه لم يبق له من النفوذ في البلاد العربية ما يمكنه من أداء أي خدمة لها تكافئه عليها فيما يأتي

(٣) علمت هذه الحكومة أن سلطان نجد قد وقف على دخائل سياستها العربية وتمهيدها السبل للتفاعل في أحشاء جزيرة العرب مع الاحاطة بها من أطرافها فأنشأ يقاومها في ذلك ويفاوض فيه سائر زعماء العرب ما عدا خدمها المتبجحين بالاحلاس لها وهم السيد حسين وأولاده حتى شتهر انه سمح لنوري باشا الشمال بالتمتع بمقاطعة (الجوف) التابعة لنجد بشرط منع الانكليز من جعلها طريقاً لقاومواصلاتها العسكرية

٨٠ ملك الحجاز وكيدده لسلطان نجد المنار : ج ١ ص ٢٥

وغيرها بين سورية والعراق فاغتم السيد حسين هذه الفرصة للاتفاق مع الانكليز على تمكينه من الاتفاق مع ولديه السيد عبد الله والسيد فيصل على جمع قوات البلاد التي يرأسون حكوماتها المداواة ابن سعود وإضمافه باسم الوحدة العربية في مقابلة بذل تقوذه هولدي بعض رجال اللجنة التنفيذية المؤتمر فلسطين بالرضا بالانتداب البريطاني والامساك عن معارضته بشكل ألطف من الشكل المسم الذي رفضوه بالنص الاول للماهدة، وذلك بأن تسمى حكومة فلسطين وطنية ينتظم في سلكها بعض الزعماء وتمطى حق الانتظام في الوحدة العربية المبهمة في ضمن دائرة الانتداب البريطاني ويلطف تنفيذ عهد بلفور بألفاظ مرضية ، وتقييد موقت للهجرة الصهيونية ، لاجل هذا أتفق السيد حسين بن علي ألوف الجنيحات في التمهيد لهذه الزيارة بيث الدعاية لها وسينفق أضعافها في أثناء مكثه في البلاد، ولاجله أكره أهل الحجاز على بذل ألوف الجنيحات لعمارة المسجد الأقصى على حين يتضور كثير من فقراء السادة الاشراف بمكة جوعاً وقد حرموا حقوقهم في وقف جدهم أبي نبي حتى إننا علمنا من الثقات أن بعض نساءهم يتكفنن الناس في حنادس الظلمات وهن متنقيات

ولاجل هذا تجرأ السيد حسين على التصريح بما كان يكتمه عن الجمهور من رأيه في الوحدة العربية وهو جعل جميع امراء الجزيرة تابعين له في السياسة الخارجية والمسكرية والادارة العامة ، ومن المعلوم المشهور ان كل واحد من ائمة الجزيرة الثلاثة يحيى وابن سعود والادريسي اقوى منه منفردا فكيف صرح بهداوتهم كلهم في وقت واحد ؟ كنا نقول منذ بضم سنين ان مراده من الوحدة العربية ان تكره الدولة البريطانية جميع قوى العرب له تحت حمايتها ، وكان الاغبياء في السياسة والمأجورون ينكرون ذلك علينا فماذا يقولون اليوم؟؟ ومن الجلي أن ثروة السيد حسين الشخصية من ملك ووقف وما يبتزه من الحجاج لا يفي بمشار هذه النفقات التي يبذلها في عداوة سلطان نجد وحده والاستعداد لقتاله، وكل ذي إمام بشؤون السياسة البريطانية الحجازية يعلم من ابن نجبيء هذه الاموال، وسينجلي كل خفي للاغبياء الجاهلين ، ويظهر منتهى شوط الخادعين والمخدوعين، الذين يملقون آمال أهل سورية وفلسطين بما يدعيه السيد حسين بن علي من العمل للوحدة العربية، ورجو نيلها من وراء مفاوضته لدهاة الدولة البريطانية والسياسة الصهيونية، والمافية للمتقين ولاعدان الاعلى الظالمين،